

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
" شركة مساهمة مصرية "
خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

القوائم المالية المستقلة
عن فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦
وتقرير الفحص المحدود عليها

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون: ٠٠ ٢٢ ٣٦ ٣٥ - ١١ ٢٢ ٣٦ ٣٥ (٢٠٢)
تليفاكس: ٠١ ٢٣ ٣٦ ٣٥ - ٠٥ ٢٣ ٣٦ ٣٥ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: egypt@kpmg.com.eg
صندوق بريد رقم ٤٨ الأهرام

مرتفعات الأهرام
كيلو ٢٢ طريق مصر الإسكندرية الصحراوى
الهرم - الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدى: ١٢٥٥٦ الأهرام

تقرير فحص محدود للقوائم المالية المستقلة الدورية

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجات السياحية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المستقلة المرفقة للشركة المصرية للمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية) فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المستقلة المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هى المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية المستقلة الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتتنصر مسئوليتنا فى التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية المستقلة الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً فى نطاقه عن عملية المراجعة التى تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التى قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

الاستنتاج

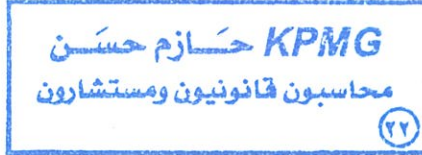
وفى ضوء فحصنا المحدود ، لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المستقلة الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح - فى جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالى المستقل للشركة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية المستقلة عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرة لفت إنتباه

ومع عدم إعتبار ذلك تحفظاً ، فكما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم (٣٢-٤) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، علماً بأن تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ حوالى ٧٤,٧ مليون جنيه مصرى ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإدارى المشار إليه أعلاه والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإدارى فى ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأى القانونى وبجلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين من جانب أطراف الدعوى وقد ورد بشهادة المستشار القانونى للشركة أنه لم تتحدد أى جلسة أمام المحكمة حتى تاريخ إصدار شهادته ، وأنه لم يرد إلى الشركة أى إخطار من المحكمة بإيداع التقرير ، وترى إدارة الشركة فى ضوء تقرير مستشارها القانونى أن الدفع المقدمة منهم تساند موقف الشركة القانونى فى ضوء أحكام العقد المبرم بين الهيئة والشركة بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وأنه من غير الممكن التوقع حالياً بما سينتهى إليه تقرير هيئة مفوضى الدولة فى هذا النزاع وكذلك الحكم الذى ستحكم به المحكمة ، ومن ثم لم يتحدد مدى تأثير ما قد ينتج عن تلك القضية من آثار سلبية على إقتصاديات الشركة ومركزها المالى.



حاتم عبد المنعم منتصر
سجل مراقبى الحسابات بالهيئة العامة
للرقابة المالية رقم (٢٢٥)
KPMG حازم حسن



القاهرة فى ١٥ نوفمبر ٢٠١٦

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي المستقلة
في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	إيضاح رقم	الأصول
جنيه مصري	جنيه مصري		<u>الأصول غير المتداولة</u>
١٣٦ ٣٥٩ ٩٧١	١٢٢ ٦٦٦ ٣٣٠	(٤) ، (٢-٣)	أصول ثابتة (بالصافي)
١ ١٥٤ ٦٨٣	١ ٤٧٩ ٨٩٠	(٥) ، (٣-٣)	مشروعات تحت التنفيذ
٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	(٦) ، (٤-٣)	استثمارات في شركات تابعة
٢٦٣ ٣٨٤ ٥٣٤	٢٩١ ٨٣٣ ٥٩٩	(٩) ، (٩-٣)	عملاء وأوراق القبض - طويلة الاجل (بالصافي)
٣٩ ١٥٠ ٥٠٠	٣٠ ٦٣٦ ٠٠٠	(١٢)	ودائع بالبنوك - تستحق بعد عام
١ ٢١٦ ٣١٢	١ ٦٧٥ ٣٦٢	(٣-٢٨) ، (٢٠-٣)	أصول ضريبية مؤجلة (بالصافي)
٧١٩ ٧١٣ ٩١٠	٧٢٦ ٧٣٩ ٠٩١		مجموع الأصول غير المتداولة
			<u>الأصول المتداولة</u>
٤٨٦ ٠٤٩ ٣٠٢	٥٠٣ ٥٠٨ ١٣٦	(٧) ، (٧-٣)	أعمال تحت التنفيذ
٢ ٢٠٨ ٠٣٤	٢ ٦٧٢ ٣٩٦	(٨) ، (٦-٣)	مخزون
٥٧٤ ٨٥٧ ٥٠٤	٦٥٦ ٢٨٧ ٥٥٣	(٩) ، (٩-٣)	عملاء وأوراق القبض - قصيرة الاجل (بالصافي)
٧ ٥٣٦ ٥٩٥	١٣ ٨٩٤ ٦٨٥	(١٠) ، (٩-٣)	مدنيون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)
١١٧ ٦٠٠ ٣٦٤	٨٤ ٣٣٦ ٠٤٥	(١١) ، (١١-٣)	النقدية بالصندوق والبنوك
١ ١٨٨ ٢٥١ ٧٩٩	١ ٢٦٠ ٦٩٨ ٨١٥		مجموع الأصول المتداولة
١ ٩٠٧ ٩٦٥ ٧٠٩	١ ٩٨٧ ٤٣٧ ٩٠٦		مجموع الأصول
			<u>حقوق الملكية</u>
١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٧)	رأس المال المصدر والمدفوع
١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	(٣١)	إحتياطي قانوني
٥ ٧٨٨ ٠٣٠	١٢ ٢٧٧ ٩٤٧		الأرباح المرحلة
١ ١٨٧ ٤٥٢ ٤٠٩	١ ١٩٣ ٩٤٢ ٣٢٦		إجمالي حقوق الملكية
			<u>الإلتزامات غير المتداولة</u>
٢٧٣ ٤٦٥ ٥٣٧	٣١٠ ١٣٣ ١٩٦	(٣-٧)	دائنو شراء اراضى
٢٧٣ ٤٦٥ ٥٣٧	٣١٠ ١٣٣ ١٩٦		إجمالي الإلتزامات غير المتداولة
			<u>الإلتزامات المتداولة</u>
١١ ٣١٦ ٣٨٤	١٣ ٥٦٩ ٧٤١	(١٣) ، (١٤-٣)	مخصص مطالبات
٢٥ ١٣٥ ٨٠٢	٣٤ ٥٠٦ ٠٦٠	(١٤)	دفعات مقدمة من عملاء
٣٦ ٥٦٨ ١٦٦	٣٣ ٤٠٤ ٩٠٣	(٤-١٩)	جارى شركات تابعة - شركة سهل حشيش
١٤٠ ٩١٩ ٥٠٢	١٧٣ ٠٥١ ٣٤٧	(١٥) ، (١٥-٣)	دائنون متنوعون وأرصدة دائنة أخرى
٧٣ ٠٦٦ ٧٦٠	٧٧ ٤٧٠ ٢٣٥	(١٦)	مستحقات لهيئة التنمية السياحية
١٥٦ ٠٠٨ ٩٨٩	١٤٨ ٩٠٥ ١٤٨	(٨-٣)	التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأراضى المباعة
٤ ٠٣٢ ١٦٠	٢ ٤٥٤ ٩٥٠	(٣-٢٨) ، (٢٠-٣)	الضريبة على الدخل
٤٤٧ ٠٤٧ ٧٦٣	٤٨٣ ٣٦٢ ٣٨٤		أجمالي الإلتزامات المتداولة
١ ٩٠٧ ٩٦٥ ٧٠٩	١ ٩٨٧ ٤٣٧ ٩٠٦		مجموع حقوق الملكية والألتزامات

(* تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٤٠) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
أ. عادل حماد

العضو المنتدب
أ. وائل الحنوت

رئيس القطاع المالي والإداري
أ. وائل ابو علم

رئيس إدارة الحسابات
أ. سيد عامر

صدرت بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠١٦

تقرير الفحص محدود "مرفق"،،،

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

معدلة	معدلة	من ٢٠١٦/٧/١	من ٢٠١٦/١/١	إيضاح	
من ٢٠١٥/٧/١	من ٢٠١٥/١/١	حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	رقم	
حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	جنيه مصري	جنيه مصري		
-	٢٩٤ ١٤٣ ٤٥١	٢٩ ١١٣ ٠٤٤	٢٩ ١١٣ ٠٤٤	(١ - ٢٠) ، (١٧ - ٣)	العمليات المستمرة
-	(١٧ ٣٤٥ ٨٣٩)	-	(٩ ٧٦٨ ١٣٩)	(٢ - ٢٠) ، (١٧ - ٣)	مبيعات أراضي
١٥ ٩٢٢ ٩٨٨	٣٨ ٤٠٦ ٩١٧	١٧ ٦١٩ ٤٥٠	٣٩ ٢٠٧ ٨٧٩	(٣ - ٢٠) ، (١٧ - ٣)	مردودات مبيعات أراضي
١٥ ٩٢٢ ٩٨٨	٣١٥ ٢٠٤ ٥٢٩	٤٦ ٧٣٢ ٤٩٤	٥٨ ٥٥٢ ٧٨٤		إيرادات خدمات مؤداة
					إجمالي الإيرادات
-	(٨٥ ٢٧٠ ٠٤٦)	(٣ ٨٧١ ٧٣٤)	(٣ ٨٧١ ٧٣٤)	(١ - ٢١) ، (١٨ - ٣)	يخصم:
-	٤ ٨٧٥ ١٣٠	-	١ ٨٠٠ ٢٩٤	(٢ - ٢١) ، (١٨ - ٣)	تكاليف المبيعات
(٢٥ ٦٠١ ٢٥٩)	(٦٤ ٢٨٢ ٥٨٩)	(٢٩ ٦٣٢ ٠٥٨)	(٦٩ ٩١٢ ٩٥٥)	(٢٢) ، (١٨ - ٣)	تكلفة مردودات مبيعات أراضي
(٩ ٦٧٨ ٢٧١)	١٧٠ ٥٢٧ ٠٢٤	١٣ ٢٢٨ ٧٠٢	(١٣ ٤٣١ ٦١١)		تكاليف تشغيل الخدمات المؤداة
١ ٩٨٦ ٨٤٠	٣ ٦٢٧ ٤٣٦	٥٤٤ ٣٠٩	٨ ٠٢٥ ٨٥٢	(٢٣)	مجموع (خسارة) ربح النشاط
(٧ ٦٩١ ٤٣١)	١٧٤ ١٥٤ ٤٦٠	١٣ ٧٧٣ ٠١١	(٥ ٤٠٥ ٧٥٩)		إيرادات تشغيل أخرى
٤ ٨٦٣ ١٣٧	٦ ٠٨٩ ٠٤٢	٤ ٠٢٧ ٤٢١	١٠ ١٦٦ ٨٣٧		يضاف:
(٣ ٢١٩ ٣٥٦)	(١١ ٤٧١ ٥٣٧)	(١ ٥٠٣ ٨٠٥)	(٢١ ٧٠٤ ٨٩٠)	(٢٤) ، (١٨ - ٣)	صافي القوائد المؤجلة المستدعاة
(٧ ١٦٨ ٩٠٥)	(١٧ ٧٧٧ ٨٦٩)	(٤ ٣٦٦ ٣١٩)	(٢٨ ٢٠٣ ٥٠٨)	(٢٥) ، (١٨ - ٣)	مصروفات بيعية و تسويقية
-	-	-	(٤ ٦٤٠ ٧٩٤)	(٢٦)	مصروفات إدارية وعمومية
-	-	(١ ١٣٩ ٣٣٠)	(٢ ٩٥١ ٢٠٦)	(٩)	ديون معدومة
-	٢ ٦٦٦ ١٦١	-	٦ ١٤١ ٤١٦	(٩)	الانخفاض في أرصدة العملاء
-	(٣ ٨٣٨ ٢٣٧)	-	-		رد انخفاض في أرصدة العملاء
(٥١٧ ٣٢٩)	(١ ٥٩٠ ٥٧٤)	(٣٣٢ ١٧٢)	(٢ ٢٥٣ ٣٥٧)	(١٣) ، (١٤ - ٣)	خسارة رد ارضى سبق بيعها
(١٣ ٧٣٣ ٨٨٤)	١٤٨ ٢٨١ ٤٤٦	١٠ ٤٥٨ ٨٠٦	(٤ ٨٥١ ٢٦١)		مخصص مطالبات
					(الخسائر) الأرباح الناتجة عن التشغيل
٤٠٣ ٢٥٠	١ ٣٣٨ ١٠١	-	٤٧٧ ٦١٢	(١١)	يضاف:
١٢ ١٧٩ ٩٣٥	٢٦ ٩١٢ ٤٦٠	٢ ١٤٩ ٩٦٦	٥٦ ٨٥٩ ٤٦٦	(٢٧) ، (١٩ - ٣)	أرباح بيع وثائق صناديق استثمار
١٢ ٥٨٣ ١٨٥	٢٨ ٢٥٠ ٥٦١	٢ ١٤٩ ٩٦٦	٥٧ ٣٣٧ ٠٧٨		الإيرادات (التكاليف) التمويلية (بالصافي)
(١ ١٥٠ ٦٩٩)	١٧٦ ٥٣٢ ٠٠٧	١٢ ٦٠٨ ٧٧٢	٨ ٤٨٥ ٨١٧		صافي ربح (خسارة) الفترة من العمليات
(٥٠ ٢٩ ١٢٤)	(١٢ ٨٤٤ ٤٢٧)	(٢ ٠١٢ ٦٨٩)	(١ ٩٩٥ ٩٠٠)	(٢٨) ، (٢٠ - ٣)	المستمرة قبل ضريبة الدخل
(٦ ١٧٩ ٨٢٣)	١٦٣ ٦٨٧ ٥٨٠	١٠ ٥٩٦ ٠٨٣	٦ ٤٨٩ ٩١٧		ضريبة الدخل
(٠.٠٠٦)	٠.١٦	٠.٠١٠	٠.٠٠٦	(١٨) ، (٢٣ - ٣)	صافي ربح (خسارة) الفترة من العمليات
					المستمرة بعد الضريبة
					نصيب السهم في ربح (خسارة) الفترة من
					العمليات المستمرة (جنيه/سهم)

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٤٠) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

معدلة	معدلة	معدلة	معدلة	
من ٢٠١٥/٧/١	من ٢٠١٥/١/١	من ٢٠١٦/٧/١	من ٢٠١٦/١/١	
حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
(٦ ١٧٩ ٨٢٣)	١٦٣ ٦٨٧ ٥٨٠	١٠ ٥٩٦ ٠٨٣	٦ ٤٨٩ ٩١٧	أرباح (خسائر) الفترة
-	-	-	-	بنود الدخل الشامل الآخر
(٦ ١٧٩ ٨٢٣)	١٦٣ ٦٨٧ ٥٨٠	١٠ ٥٩٦ ٠٨٣	٦ ٤٨٩ ٩١٧	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٤٠) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

الإجمالي	(الخسائر) الأرباح المرحلة	إحتياطي قانوني	رأس المال المصدر و المدفوع	إيضاح رقم	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري		
١٠٩٧ ٤٣٧ ٥٦٣	(٨٤ ٢٢٦ ٨١٦)	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠		الرصيد في أول يناير ٢٠١٥
١٧١ ٣٢٦ ٤٧٢	١٧١ ٣٢٦ ٤٧٢	-	-		إجمالي الدخل الشامل
(٧ ٦٣٨ ٨٩٢)	(٧ ٦٣٨ ٨٩٢)	-	-	(٣٣)	صافي أرباح الفترة
-	-	-	-		تسويات على أرباح الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥
١٦٣ ٦٨٧ ٥٨٠	١٦٣ ٦٨٧ ٥٨٠	-	-		بنود الدخل الشامل الآخر
١ ٢٦١ ١٢٥ ١٤٣	٧٩ ٤٦٠ ٧٦٤	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠		إجمالي الدخل الشامل
١ ١٨٧ ٤٥٢ ٤٠٩	٥ ٧٨٨ ٠٣٠	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠		الرصيد في أول يناير ٢٠١٦
٦ ٤٨٩ ٩١٧	٦ ٤٨٩ ٩١٧	-	-		إجمالي الدخل الشامل
-	-	-	-		صافي أرباح الفترة
٦ ٤٨٩ ٩١٧	٦ ٤٨٩ ٩١٧	-	-		بنود الدخل الشامل الآخر
١ ١٩٣ ٩٤٢ ٣٢٦	١٢ ٢٧٧ ٩٤٧	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠		إجمالي الدخل الشامل
					الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

(٣) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (١) إلى صفحة رقم (٤٠) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

المعدلة	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	إيضاح رقم	
	٨ ٤٨٥ ٨١٧	١٧٦ ٥٢٢ ٠٠٧		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
				صافي ربح الفترة قبل مصروف الضريبة
				يتم تسويته بما يلي:
			(٤)	إهلاك الأصول الثابتة
			(٩)	الانخفاض في رصيد العملاء
			(١٣)	مخصص مطالبات - تدعيم
			(٩)	المستخدم من الانخفاض في قيمة العملاء
			(٩)	رد إنخفاض في أرصدة العملاء
				خسارة رد اراضى سبق بيعها
			(٢٦)	ديون معدومة
			(٢٧)	إيرادات فوائد ودائع بالبنوك
				صافي فوائد مؤجلة مستدعاة
				فروق تقييم الارصدة بعملات أجنبية ذات الطبيعة النقدية
				التغير في
				العملاء وأوراق القبض
				المخزون
				مدينون وأرصدة مدينة أخرى
				أعمال تحت التنفيذ
				العملاء دفعات المقدمة
				الدائنون والارصدة الدائنة الاخرى
				جاري شركات تابعة
				التكلفة التقديرية لتنمية اراضى مباحة
				مستحقات هيئة التنمية السياحية
				مدفوعات ضريبة الدخل
				صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) المتاحة من أنشطة التشغيل
				التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
			(٥٠٤)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
			(١١)	مقبوضات فوائد وداائع بالبنوك
			(١٢)	التغير في قيمة الودائع لاجل (أكثر من ثلاثة شهور)
				ودائع بالبنوك تستحق بعد عام
				صافي النقدية المستخدمة في أنشطة الإستثمار
				التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
				(النقص) في رصيد التسهيلات البنكية
				التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
				صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
				رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
				رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

(* تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٤٠) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.)

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

١- نبذة عن الشركة

(أ) عام

- تأسست الشركة المصرية للمنتجات السياحية - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجارى تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦.
- المدة المحددة للشركة لخمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى.
- تبدأ السنة المالية للشركة فى أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام.
- يقع المقر الرئيسى للشركة فى سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة فى (١/٤) شارع عزيز أباطة - الزمالك - القاهرة.
- يرأس مجلس إدارتها السيد الأستاذ / عادل حماد وعضو مجلس الإدارة المنتدب السيد الأستاذ / وائل الحتو وقد اعتمد مجلس الإدارة هذه القوائم المالية المستقلة بتاريخ ١٤/١١/٢٠١٦).

(ب) غرض الشركة

غرض الشركة هو التعمير السياحى بصفة عامة وإقامة تجمع عمرانى سياحى سكنى متكامل بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئة وتجهيز الأرض ومدّها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحليه المياه والصرف الصحى والطرق تمهيداً لتخصيصها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والترفيهية والخدمية سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير ، ولها أنتاج وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبيع المياه المحلاة وإدارة المنتجعات العمرانية والقرى السياحية وإنشاء محطات الخدمة وإدارتها ويجوز للشركة أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها او التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو الخارج.

(ج) الشركة مقيدة بالجدول الرسمى ببورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.

ب- أسس القياس

أعدت هذه القوائم المالية طبقاً لأساس التكلفة التاريخية.

ج- عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصرى والذى يمثل عملة التعامل للشركة.

د- استخدام التقديرات والحكم الشخصى

- تطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصى والتقديرات والافتراضات التى تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات ، تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها فى ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة معقولة فى ظروف تطبيقها ، تمثل نتائج التقديرات والافتراضات الأساس فى تكوين الحكم الشخصى الخاص بالقيم الدفترية للأصول والالتزامات بطريقة أكثر وضوحاً من مصادر أخرى ، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم إعادة دراسة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط ، أو في فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.
- **٥- قياس القيمة العادلة**
 - يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أى تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول ، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.
 - في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً ، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهرية - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أى طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.
 - عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٣- أهم السياسات المحاسبية المطبقة

السياسات المحاسبية المبينة أدناه تم تطبيقها بثبات خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية.

١-٣ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية

- يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية على أساس أسعار الصرف السارية وقت التعامل ، وفي تاريخ الميزانية يتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية إلى الجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، وتدرج فروق العملة الناتجة عن الترجمة بقائمة الدخل.
- كما يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السارى في تاريخ المعاملة.
- وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الأخرى:
- الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الإضمحلال ، حيث يتم إعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر).
- الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.
- أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

٢-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- الاعتراف والقياس الأولي

- يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك (٢-٣-ج) وخسائر الإضمحلال (٣-١٣).
- تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل. بالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيز الأصل للحالة التي يتم تشغيله بها في موقعة وفي الغرض الذي تم اقتناؤه من أجله ، وكذلك تكاليف إزالة وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.
- وإذا كانت المكونات الجوهرية لبند من بنود الأصول الثابتة لها أعمار إنتاجية مختلفة ، فإنه يتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) ضمن تلك الأصول الثابتة.
- يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.
- يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول الثابتة بالأرباح أو الخسائر.

ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلل جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة ، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروفات عند تكبدها.

ج- الإهلاك

يتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدر لتلك الأصول:-

الأصل

مباني	من ٣٠ - ٥٠ سنة
آلات ومعدات	١٠ سنوات
أثاث ومفروشات	١٦ سنة
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات
أجهزة كمبيوتر	٥ سنوات
<u>محطات التحلية والصرف والمعالجة</u>	
أعمال إنشائية	٣٠ سنة
أعمال ميكانيكية	١٠ سنوات
خزان المياه	٣٠ سنة
المخازن	٣٠ سنة
الشبكات والمرافق	١٠ سنوات
الرصيف البحري	٢٥ سنة
مطعم الشاطئ	١٠ سنوات

- يتم مراجعة طريقة الإهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم التخريدية للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية ، ويتم تعديلها إذا تطلب الأمر ذلك.

٣-٣ مشروعات تحت التنفيذ

القياس الأولى : يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ، تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرة واللزمة لتجهيز الأصل إلى حالته التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتنى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للاستخدام في الغرض الذي تم اقتنائها من أجله. ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ في تاريخ الميزانية بالتكلفة مخصوصاً منها خسائر الاضمحلال إن وجدت (إيضاح ٣-١٣).

٤-٣ المحاسبية عن الاستثمارات في شركات تابعة

تثبت الاستثمارات في شركات تابعة بالتكلفة وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمتها (إيضاح ٣-١٣) فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات بقيمة خسائر هذا الاضمحلال على قائمة الدخل وذلك بالنسبة لكل استثمار على حده.

٥-٣ الاستثمارات في أوراق مالية بغرض المتاجرة

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بغرض المتاجرة بالرجوع إلى القيمة السوقية المعلنة لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية ، وتثبت الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

٦-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. تتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع ويتم تسعير المنصرف من المخزون باستخدام طريقة متوسط السعر المرجح وتتضمن التكلفة كافة التكاليف التي تتحملها الشركة للشراء وللوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته الراهنه.

٧-٣ أعمال تحت التنفيذ

القياس الأولي: يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة ، وتتضمن كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنفقات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاستكمال تهيئة وتجهيز الأرض ومدنها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها وتدرج تلك التكلفة في حساب أعمال تحت التنفيذ وعند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ بخصم قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المباع من حساب التكاليف الفعلية ، وتثبت قيمة الأعمال تحت التنفيذ بالميزانية بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

٨-٣ التكلفة التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة

القياس الأولي: تثبت مبدئياً بقيمة التكلفة التقديرية للأراضي المباعة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة التقديرية الإجمالية لتنمية وترفيق الأراضي المخطط بيعها وفق المخطط العام للمشروع وذلك لكل مرحلة على حدة ، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المباعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة الفعلية لأعمال تنمية الأراضي (٧-٣) وذلك للوصول لباقي تكلفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المباعة لكل مرحلة على حدة ، ويتم إعادة دراسة التكلفة التقديرية في ضوء الدراسة الفنية لإجمالي التكلفة التقديرية المعدة سنوياً وذلك لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعدة من استشاري المشروع ، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل.

٩-٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصصاً منها قيمة المبالغ المتوقعة عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المتوقع تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها ، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصصاً منها خسائر الاضمحلال (إيضاح ٣-١٣) ، ويتم قياس العملاء طويلة الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل العائد الفعلي.

١٠-٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة.

١١-٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية ، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة لمبالغ نقدية محددة والتي يكون مخاطر تعرضها للتغير في القيمة ضئيلاً ، وكذا تتضمن أرصدة البنوك سحب على المكشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملًا لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٢-٣ الأدوات المالية:

- تقوم الشركة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية ميوّبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، قروض ومديونيات ، وأصول مالية متاحة للبيع.

- تقوم الشركة بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية ميوّبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئة التزامات مالية أخرى.

١- الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة - الاعتراف والاستبعاد:

تقوم الشركة بالاعتراف الأولى بالفروض والمديونيات وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها ، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أولاً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي ، أو قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة على الأصل المحول ، على أن تعترف فقط كأصل أو التزام بالناتج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.

تستبعد الشركة الالتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه أو الغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعقد.

يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والالتزام مالي وعرض صافى المقاصة في الميزانية عندما ، فقط عندما تمتلك الشركة حاليا الحق القانونى القابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية اما لإجراء التسوية على اساس صافى المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام فى ان واحد.

٢- الأصول المالية غير المشتقة - القياس:

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يتم تبويب الاصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الاولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها. تقاس الاصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة متضمنة اى عوائد أو توزيعات أرباح أسهم فى الأرباح أو الخسائر.

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولى بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولى ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

القروض والمديونيات:

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولى بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولى ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الاصول المالية المتاحة للبيع:

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولى بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولى ، يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال واثار التغيرات فى اسعار صرف العملات الاجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الاخر وتجمع فى احتياطي القيمة العادلة ، وعن استبعاد هذه الاصول يتم اعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتركمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الاخر سابقا الى الأرباح أو الخسائر.

٣- الالتزامات المالية غير المشتقة - القياس:

يتم تبويب الالتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر اذا تم تبويبه كالتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الاولى ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الالتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها ، تقاس الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة متضمنة اى مصروف فوائد فى الأرباح أو الخسائر.

الالتزامات المالية غير المشتقة الاخر يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة مخصصا منها اى تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الالتزام. بعد الاعتراف الاولى ، يتم قياس هذه الالتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٤- الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية:

تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر اسعار الصرف ومخاطر اسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الاصلى والمحاسبة عنها منفصلة فقط فى حالة توافر شروط محددة.

المشتقات يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها. بعد الاعتراف الاولى يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف باى تغير فى القيمة العادلة فى الأرباح أو الخسائر.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

عندما يتم تحديد مشتق كإداة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الأخرى. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. أي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر.

القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الأخرى ويتم إعادة تبويبها ضمن الأرباح أو الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتنبئ بها المغطاة على الأرباح أو الخسائر أو يؤثر البند المغطى على الأرباح أو الخسائر.

إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث ، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية ، أو انتهى أجل أو تم بيع أو فسخ أداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بآثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر بأية أرباح أو خسائر مجمعة ذات صلة على أداة التغطية.

١٣-٣ الاضمحلال:

١- الأصول المالية غير المشتقة:

الأصول المالية غير المبوبة كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة الأصل.

تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- إخفاق أو التأخر في السداد بواسطة مدين.
- إعادة جدولة مبالغ مستحقة للمجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتقبلها في ظروف أخرى.
- مؤشرات على إفلاس المدين أو المصدر.
- التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.
- اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.
- بالنسبة للاستثمار في أداة حقوق ملكية ، تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال الانخفاض الهام أو المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة. وتعتبر الشركة ان الانخفاض بنسبة ٢٠٪ هام وان مدة تسعة أشهر يعتبر مستمر.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة:

- تقوم الشركة بتقدير ما إذا كان هناك أدلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة ، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الأصول المنفردة. الأصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبياً يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الأصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معاً.
- عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم المجموعة المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة ، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والانتمائية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الأرجح ان تكون أكثر أو أقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.
- يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الاصلى الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الأرباح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

- إذا اعتبرت الشركة انه لا يوجد احتمالات حقيقيه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الاصل فإنه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة.
- إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة ، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الأرباح أو الخسائر.

الاصول المالية المتاحة للبيع:

- يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الاصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الاخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الأرباح أو الخسائر ، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الأرباح أو الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد اى استهلاك أو سداد اى من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوما منها اية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الاصل المالي سبق الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر.

- عند زيادة القيمة العادلة لاداه دين موبوءة كمتاحة للبيع في ايه فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الأرباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الأرباح أو الخسائر.

- لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الأرباح أو الخسائر بالنسبة لأى استثمار في اداة حقوق ملكية مبوب كمتاح للبيع في الأرباح أو الخسائر.

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية:

- تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالى يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد ، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية فى التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

٢- الأصول غير المالية:

- فى تاريخ نهاية كل فترة مالية ، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الاصول الحيوية ، الاستثمارات العقارية ، المخزون ، والاصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك تقوم المجموعة بعمل تقدير للقيمة الاستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنويا.

- لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الاصول معا الى أصغر مجموعة اصول تتضمن الاصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الاصول الاخرى أو مجموعات الاصول -وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقنتية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

- القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع أو قيمته الاستخدامية ايها أكبر ، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذى يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد:

- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.

- يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال فى الأرباح أو الخسائر. ويتم توزيعها اولاً لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد ، ثم تخفيض الاصول الاخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل فى الوحدة.

- لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة فى فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الاخرى ، يتم عكس خسائر الاضمحلال الى المدى الذى لا يتعدى القيمة الدفترية التى كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل فى السنوات السابقة.

١٤-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الإلتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الإلتزام. وإذا كان التأثير هاماً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بمعدل خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للإلتزام.

الزيادة في القيمة الدفترية للمخصص الناتجة عن استخدام الخصم لإيجاد القيمة الحالية والتي تعكس مرور الوقت يتم الاعتراف بها كتكلفة اقتراض.

١٥-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة.

١٦-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملين وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور. يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها ، وتحمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

١٧-٣ تحقق الإيراد

- إيرادات النشاط

يتم الاعتراف بالإيراد عندما تقوم الشركة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري ، والأ تحتفظ الشركة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة ، وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق ، وأن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى الشركة ، وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستتحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

وعليه يتم اثبات مبيعات الأراضي عند انتقال المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري وبناء على محضر التسليم وفي ضوء شروط التعاقد والتي يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كإيراد في تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب ويظهر الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصوماً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار فترة استحقاقه.

وكذا في حالة بيع وحدات (شقق/ فيلات) فيتم الاعتراف بالإيراد عند انتقال المخاطر والعوائد إلى المشتري ، وبناء على محضر التسليم إلى المشتري وفي ضوء شروط التعاقد.

- إيرادات التوزيعات

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل ، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء.

١٨-٣ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

١٩-٣ الإيرادات والتكاليف التمويلية

تتضمن الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة الاتي:-

الفوائد الدائنة

الفوائد المدينة

توزيعات أرباح

صافي ربح أو خسارة استبعاد الأصول المالية المتاحة للبيع

صافى ربح أو خسارة الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
أرباح أو خسائر فروق عملة الأصول والالتزامات المالية
خسائر القيمة العادلة للمقابل المحتمل الميوب كالتزام مالي
خسائر اضمحلال الأصول المالية بخلاف العملاء
صافى أرباح أو خسائر أدوات التغطية المعترف بها فى الأرباح أو الخسائر
إعادة تبويب صافى الأرباح المعترف بها سابقاً فى الدخل الشامل الآخر
يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والمدينة باستخدام معدل سعر الفائدة الفعلى

٢٠-٣ ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية والضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف فى أرباح أو خسائر الفترة ،
فيما عدا الحالات التى تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - فى نفس الفترة أو فى فترة
مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء فى الدخل الشامل الأخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو
تجميع الأعمال.

(أ) ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترة السابقة التى لم يتم سدادها بعد كالتزام ، أما إذا
كانت الضرائب التى تم سدادها بالفعل فى الفترة الحالية والفترة السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه
الفترة فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة
الحالية والفترة السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية ، باستخدام أسعار
الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو فى سبيلها لأن تصدر فى تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع
توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات
الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

(ب) الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبى للأصول والالتزامات
والأساس الضريبى لتلك الأصول والالتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة
التي ينتظر خضوعها للضريبة فيما عدا ما يلى:

• الاعتراف الأولى بالشهرة ،

• أو الاعتراف الأولى بالأصل أو الالتزام للعملية التى:

(١) ليست تجميع الأعمال.

و(٢) لا تؤثر على صافى الربح المحاسبى ولا على الربح الضريبى (الخسارة الضريبية).

• الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات فى شركات تابعة وشركات شقيقة وحصص فى مشروعات
مشتركة الى المدى الذى يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح ان
مثل هذه الفروق لن يتم عكسها فى المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبى المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق فى الخصم الضريبى
غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع
للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبى المستقبلى عن
طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها
فى نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التى لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذى
أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبى يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبى المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق المؤقتة وذلك
باستخدام أسعار الضريبة السارية أو التى فى سبيلها لأن تصدر.

عند قياس الضريبة المؤجلة فى نهاية الفترة المالية يتم الأخذ فى الاعتبار الآثار الضريبة للإجراءات التى
تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصة للأصول والالتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

٢١-٣ رأس المال

(أ) الأسهم العادية:

- تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الاسهم العادية يتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية.
- ضريبة الدخل المرتبطة بتكاليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية يتم المحاسبة عنها وفقا لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".

(ب) شراء أسهم رأس المال

يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس المال الشركة ضمن حقوق المساهمين كتغير فى حقوق المساهمين بما فى ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبويب الأسهم المشتراة كأسهم خزينة ويتم عرضها مخصومة من إجمالى حقوق المساهمين.

٢٢-٣ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كالتزامات فى الفترة التى يتم فيها إعلان التوزيع.

٢٣-٣ النصيب الأساسى للسهم فى الأرباح

يتم احتساب النصيب الأساسى للسهم العادى فى الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم فى رأس مال الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

الأصول القائمة

ويقال بند الأصول القائمة المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ فيما يلي:-

الإجمالي	مطبخ الشاطيء	الرصيف البحري	محطة التحلية	خزانات مياه	محطات الصرف والصالحية	شباك ومراجل	الألات ومعدات	أجهزة كمبيوتر وتكليف	وسائل نقل وتفعل	اثاث وغرف ومعدات	مباني	أرضين
جديده مصريه	جديده مصريه	جديده مصريه	جديده مصريه	جديده مصريه	جديده مصريه	جديده مصريه	جديده مصريه	جديده مصريه	جديده مصريه	جديده مصريه	جديده مصريه	جديده مصريه
٥٥٤ ٢٦٢ ٩٧٧	٧٤٢ ٥٢٢	٧ ٥٦٦ ٥٧١	٣٩ ٤٠٥ ٨٧٩	٨ ٩٥٠ ٠٩٦	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	١٢٤ ٢٤٦ ٧٥٩	٢ ٢٨٧ ١٢٥	٨ ٦٨٨ ٢٥٠	٧٩٧ ٢٨٧	٤٩٦ ٩٥٢	٢٤ ٨٧٧ ٧٥٤	٥٢١ ٦١٠
١ ٦٩٩ ٧٧٨	-	-	-	-	-	٢٢٧ ٠٩٠	١٢٤ ٠٥٢	٢٠٨ ٢٢٧	٧٥٦ ٥٠٠	١٢٦ ٥٦٤	٥٦ ٧٥٠	-
١٥٢ ١٢٢ ٢٥٥	٢٤٢ ٥٢٢	٧ ٥٦٦ ٥٧١	٣٩ ٤٠٥ ٨٧٩	٨ ٩٥٠ ٠٩٦	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	١٢٤ ٥٦٨ ٨٤٩	٢ ٥١١ ١٨٧	٨ ٩٩٦ ٦٧٢	١ ٥٤٨ ٨٨٧	٥٠ ٤١٦ ٢١٦	٣٤ ٩٢٤ ٥٠٤	٥٢١ ٦١٠
٧٥٧ ٧٤١ ٢٩٩	٧٤٢ ٥٢٢	٧ ٥٦٦ ٥٧١	٣٩ ٤٠٥ ٨٧٩	٨ ٩٥٠ ٠٩٦	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	١٢٤ ٥٦٨ ٨٤٩	٢ ٧٠٢ ٩٣٦	٤ ٢٧٢ ٥٨٠	١ ٥٤٨ ٨٨٧	٦ ١٤٢ ٤٤٨	٣٤ ٩٤١ ٥٠٩	٥٢١ ٦١٠
١ ٧٤٤ ٧٤٤	-	-	-	-	-	٢٩ ٥٥٥	٢٢٧ ٥٧٥	٢٦ ٧١٠	٧٢٨ ٧٥٥	٦٢٦ ٦٧٦	١٩٥ ٩٩٢	-
٣٥٩ ٤٧٧ ٤٧١	٢٤٢ ٥٢٢	٧ ٥٦٦ ٥٧١	٣٩ ٤٠٥ ٨٧٩	٨ ٩٥٠ ٠٩٦	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	١٢٤ ٢٠٨ ٢٢٤	٢ ٢٢٦ ١٦١	٤ ٦٢٦ ١١٨	١ ٨٤٧ ٦٨٢	٦ ٧٧٠ ١٢٤	٣٥ ١٣٧ ٠٥٢	٥٢١ ٦١٠
١٠١ ٢٧٦ ١٥٠	٤٨ ٧١٢	٦٠٥ ٢٢٦	١٧ ١٢٢ ٩٩١	١ ٧٢٦ ٠٤٢	٦ ٢١٧ ٢٣٥	٥٧ ٦٤٦ ٠٨٠	١ ٥٩٤ ٥٦٦	٧ ٢٠٢ ٢١٠	١ ٩٥٩ ٥٤٦	٥ ٨٦٤ ٢٠١	-	-
١٥ ٤٢ ٢٠٧	١٨ ١٩٠	٢٢٦ ٩٩٧	٢ ٨١٧ ١٢٨	٢٢٢ ٧٢٠	٧٢٢ ٦٤٢	٩ ٢٢٦ ٥٥٨	١ ٢٦ ٥٦٦	٢٩٩ ٥٦٢	١١٨ ٨٧٢	٢٤٢ ١٥٤	٧٥٥ ٨٠٦	-
١١٢ ٢٢٩ ٢٥٧	٦٢ ٩٠٢	٨٢٢ ٢٢٢	١٩ ٩٦٠ ١١٩	١ ٩٤٩ ٧٧٢	٧ ٢٢٢ ٨٧٨	٦٦ ٩٧٧ ٦٢٨	١ ٧٢٦ ١٥٢	٧ ٧٠٢ ٧٧٢	٨٩٧ ٠٩١	٢ ٢٠١ ٧٠٠	٦ ٦٦٠ ٠٠٧	-
١٢١ ٢٨١ ٤٢٨	٧٢ ٩٦٦	٩٠٧ ٩٨٩	٢٠ ٩٠٢ ٤٤٤	٢ ٠٤٤ ٢٥١	٧ ٥٨٠ ٧٥٩	٧٠ ٠٩٩ ١٢٩	١ ٧٨٢ ٩٨٥	٧ ٨٢٥ ٢٤٠	٩٢٥ ٠٢٢	٢ ٢١٤ ٢٩٢	٦ ٩٢٥ ٦٩٠	-
١٥ ٤٢٧ ٨٨٥	١٨ ١٩٠	٢٢٦ ٩٩٧	٢ ٨١٧ ١٢٨	٢٢٢ ٧٢٠	٧٢٢ ٦٤٢	٩ ٢٤٤ ٩٥٠	١٩٥ ٩١٢	٤٧٤ ١١٧	١٥٠ ٤٢٠	٤٧٧ ٢٢٩	٨٢٦ ٤٤٩	-
(٨ ١٧٧)	-	-	-	-	-	-	-	(٨ ١٧٧)	-	-	-	-
١٢٦ ٨١١ ٤٤١	٩١ ١٥٦	١ ١٢٤ ٩٨٦	٢٢ ٧٢٢ ٦٢٢	٢ ٢٤٨ ٨٨٠	٨ ٢٠٢ ٤٠٢	٧٤ ٤٤٤ ٨٨٩	١ ٩٧٨ ٨٩٧	٨ ٢٥١ ٢٨٥	١ ٠٨٥ ٤٥٢	٢ ٧٤٢ ٠٢٢	٧ ٧٥٢ ١٢٩	-
١٢٩ ٧٤٢ ٨٩٨	١٧٥ ٦٢٩	٦ ٧٢٤ ٢٤٨	١٩ ٤٤٥ ٧٦٠	٧ ٠٠٠ ٢٢٢	١٤ ٤٢٥ ٣٧٤	٥٧ ٥٩١ ٢١١	٧٨٠ ٠٣٥	١ ٢٤٢ ٨٩٤	٦٥١ ٧٩٦	٢ ٨٢٩ ٥٦٦	٧٨ ٢٧٤ ٤٩٧	٥٢١ ٦١٠
١٢٢ ٦٦٦ ٢٣٠	١٥١ ٢٧٢	٦ ٤٢٦ ٥٨٥	١٥ ٦٢٦ ٢٥٧	١ ٧٠٢ ٠١٢	١٢ ٤٧١ ٨٥٠	٤٥ ٦٦٤ ٢٠٥	١ ٠٤٧ ٢٦٤	١ ٢٧٤ ٨٢٢	٧٦٢ ٢٢٩	٣ ٩٧٨ ٠٩٢	٧٧ ٢٨١ ٩١٢	٥٢١ ٦١٠
١٢٦ ٢٥٩ ٩٧١	١٦٦ ٥٦٦	٦ ٦٥٨ ٥٨٢	١٨ ٥٠٢ ٢٨٥	١ ٩٢٥ ٧٤٤	١٤ ١٩٤ ٤٢٢	٥٤ ٤٦٩ ٧١٠	٩٢٠ ٦٥١	١ ٥٢٨ ٢٤٠	٦١٢ ٨٢٤	٢ ٨٢٨ ٧٥٥	٧٨ ٠١٥ ٢٦٩	٥٢١ ٦١٠
٢٠١٥/٩/٣٠	٢٠١٦/٩/٣٠	٢٠١٥/٩/٣٠	٢٠١٥/٩/٣٠	٢٠١٦/٩/٣٠	٢٠١٥/٩/٣٠	٢٠١٥/٩/٣٠	٢٠١٦/٩/٣٠	٢٠١٥/٩/٣٠	٢٠١٦/٩/٣٠	٢٠١٥/٩/٣٠	٢٠١٦/٩/٣٠	٢٠١٥/٩/٣٠

صغير، القليلة القليلة
في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥
في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦
في ٣١ سبتمبر ٢٠١٥

تمتسك الأصول القائمة أصول مملكة قفريا تلح كلتي الفترة الختمة ٤٨٩ ٧٨٢ ٧ جنيه مصري وماثل الت عمل بالشيطان وتمثل فيما يلي :

وسائل نقل وتفعل
الات ومعدات
اثاث
مباني (كر خانات)
أجهزة كمبيوتر

رقم قريب الاصلوات كالتالي:

٢٠١٥/٩/٣٠
٢٠١٦/٩/٣٠
٢٠١٥/٩/٣٠
٢٠١٦/٩/٣٠

١٥ ٤٢ ٢٠٧
١٥ ٤٢٧ ٨٨٥
١٤ ٨١٢ ٠٩٧
١٤ ٨١٢ ٠٩٧

١٥ ٤٢٧ ٨٨٥

١٥ ٤٢٧ ٨٨٥

٥- المشروعات تحت التنفيذ

تتمثل تكلفة المشروعات تحت التنفيذ الظاهرة بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول غير المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٢٥٥ ٠٠٠	٢٥٥ ٠٠٠	- الرصيف البحري
٨٤٧ ٣٦٦	١ ١٧٢ ٥٧٣	- مشروعات متنوعة
٥٢ ٣١٧	٥٢ ٣١٧	- الدراسة الفنية لإنشاء محطة محولات كهرباء
<u>١ ١٥٤ ٦٨٣</u>	<u>١ ٤٧٩ ٨٩٠</u>	

٦- استثمارات في شركات تابعة

يتمثل بند استثمارات في شركات تابعة الظاهرة بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن الأصول غير المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	نسبة المسدد من المساهمة %	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>		
١٧٣ ٤٤٧ ٩١٠	١٧٣ ٤٤٧ ٩١٠	١٠٠	- قيمة المساهمة في رأس مال شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) البالغ قدره ٢٥٠ مليون جنيه مصري بنسبة مساهمة ٦٩,٣٨٪ وقد بلغ عدد الأسهم المملوكة للشركة المصرية للمنتجات السياحية ١٧ ٣٤٤ ٧٩١ سهم بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم مدفوع بالكامل.
١٠٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠	- قيمة زيادة رأس مال الشركة التابعة البالغ قدرها ١٠٥ مليون جنيه مصري لعدد ١٠,٥ مليون سهم أسمى بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم ليصبح رأس مالها بعد الزيادة ٣٥٥ مليون جنيه مصري ونسبة المساهمة بها بعد الزيادة ٧٨,٤٤٪ من رأس مال الشركة، وذلك بموجب موافقة مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجات السياحية خلال عام ٢٠١٢ على الاكتتاب في كامل زيادة رأس مال شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (الشركة التابعة).
<u>٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠</u>	<u>٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠</u>		الاجمالي

- وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٢ " القوائم المالية المجمعة " والمادة ١٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإن الشركة تعد قوائم مالية مجمعة للمجموعة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة إلى الحصول على صورة أوضح عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمجموعة ككل.

٧- أعمال تحت التنفيذ

تتمثل التكاليف الفعلية لبند أعمال تحت التنفيذ الظاهرة بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٣٩ ٨٣٤ ٠٠٢	٤٠ ٠٢٤ ١٦٤	٧-١ تكلفة أراضي المرحلة الأولى التي لم تباع
١٢٦ ٦٤١ ٥٢٣	١٣١ ٢٣٥ ٣٥١	٧-٢ تكلفة أراضي المرحلة الثانية التي لم تباع
٣٠٥ ٠٧٨ ٣٣٥	٣٠٦ ١٥٥ ٣٧٤	٧-٣ تكلفة أراضي المرحلة الثالثة
١٠ ٥٣٠ ٢٧٥	١٠ ٦٤٣ ٠٥٨	٧-٤ تكلفة أعمال مشروع صواري
٣ ٩٦٥ ١٦٧	١٥ ٤٥٠ ١٨٩	٧-٥ تكلفة أعمال مشروع جمران
<u>٤٨٦ ٠٤٩ ٣٠٢</u>	<u>٥٠٣ ٥٠٨ ١٣٦</u>	

هذا وقد قامت الشركة بالتعاقد مع أحد بيوت الخبرة الاستشارية خلال عام ٢٠١٥ لإعداد دراسة لإحساب التكلفة التقديرية لمشروع الشركة في ضوء البيانات المالية والفنية المتوافرة لديها في ضوء تعديلات المخطط العام للمشروع. هذا وقد إنتهى من إصدار تقريره عن تلك الدراسة في ٢٨ يناير ٢٠١٦. وفي إطار تلك الدراسة لعناصر التكلفة التقديرية وفي ضوء ظروف التشغيل فقد تبين للخبراء الذين إستعانتم بهم الشركة لهذا الغرض عدم دقة بعض القياسات المساحية والدراسات التي بنيت عليها الدراسة السابقة مما إستلزم معه إجراء تعديلات هامة تم إدراجها على أسس إحساب التكلفة التقديرية لكلا المرحلتين الأولى والثانية تتمثل في زيادة المساحة المعدة للبيع للمرحلة الأولى وتخفيض المساحة المعدة للبيع للمرحلة الثانية في ضوء المخطط العام المعتمد من الهيئة العامة للتنمية السياحية كما تم تأثير بند الأعمال تحت التنفيذ - المرحلة الأولى والثانية - في ضوء رؤية إدارة الشركة بناءً على رأى المختصين بإدارة التخطيط والتطوير فقد تم إعادة رسملة عدد من مشروعات شبكات الكهرباء والإتصالات المدرجة بتكلفة الأعمال تحت التنفيذ وذلك على الأصول الثابتة في ضوء الإتفاقيات المبرمة مع جهاز تنظيم مرفق الكهرباء خلال السنوات السابقة والذي يمنح للشركة القدرة على تحقيق منافع إقتصادية حالية ومستقبلية من إستغلال شبكة الكهرباء المملوكة لها بمنطقة سهل حشيش ، كذلك في ضوء العقود المبرم مع بعض الجهات لتشغيل شبكة الإتصالات بالأرض الخاصة بمشروع الشركة بمنطقة سهل حشيش لصالح الشركة (وقد تم تأثير أرقام المقارنة - عن عام ٢٠١٤ - المعروضة بالقوائم المالية للشركة عن عام ٢٠١٥ بأثر تلك التعديلات).

٧-١ أراضي المرحلة الأولى

- تم تخصيص المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بغرض تنميتها سياحياً والمبرم في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة المرحلة. هذا ويستحق للهيئة ٧,٥٪ من ثمن البيع وقت التصرف ويحد أدنى ١١,٢٥ جنيه للمتر الواحد تزداد بنسبة ١٠٪ سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٥ ، والذي تضمن أن الاراضى المباعة لإقامة مشروع فندقى يستحق للهيئة ١,٧٥ دولار أمريكي عن كل متر من الأراضى المباعة. هذا وقد قامت الشركة بإتخاذ إجراءات تسوية نهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش والذي بموجبه تم الاتفاق على أن يتم حساب حصة الهيئة المستحقة عن المرحلة الأولى على أساس ٧,٥٪ من قيمة التصرف أو ١١,٢٥ جنيه مصرى للمتر المربع الواحد تزيد بنسبة ١٠٪ سنوياً من تاريخ أول تعاقد أيهما أكبر.

- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الأولى وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦ مليون متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٣١٦ ٨٩١ متر مربع.

- هذا وقد بلغت التكلفة التقديرية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٦٠٧ ٦٠٠ ٢٩٨ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالى ٦١,٠٥ جنيه مصرى.

- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٦٨٥ ٠٥٣ ٢٣١ جنيه مصرى (مقابل ٢٠٨ ٢٩٦ ٢٢٧ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد ٤٧,٢٤ جنيه مصرى (مقابل ٤٦,٤٧ جنيه للمتر فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) ، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٨٤٧ ٣٠٢ متر مربع تقريباً.

٢-٧ أراضي المرحلة الثانية

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.
- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية ببيع المساحة المخصصة من المركز السياحي للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع. وقد تم صدور قرار تخصيص نهائى لأرض تلك المرحلة برقم (٨٢) فى تاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ بعد سداد كافة مصروفات التخصيص والتعاقد.
- وفى إطار التسوية النهائية لحصة الهيئة على التصرفات التى أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش المشار إليها فى (٧-١) فقد تم الاتفاق على حساب حصة الهيئة على نفس الأسس المتبعة للمرحلة الأولى عن التصرفات المبرمة قبل تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء فى ٢٨ يوليو ٢٠٠٥ ، على أن يتم حساب حصة الهيئة بعد تاريخ القرار المبين عالياً بواقع ١,٧٥ دولار للمتر الواحد بالنسبة للتصرفات على قطع الاراضى المخصصة للاستخدام الفندقى أو ٥ دولار امريكى بالنسبة لقطع الاراضى المخصصة للإسكان السياحي.
- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية ووفقاً للمخطط العام للمرحلة الثانية وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦ ٠٢١ ٨٠٥ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٤ ٧٩٣ ٦٥٧ متر مربع.

- بلغت التكلفة التقديرية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ للمرحلة الثانية من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٤٤٥ ٨٣٢ ٠٨٩ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالى ٩٣ جنيه مصرى.
- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٢٤٩ ٦٠٥ ٠٩٧ جنيه مصرى (مقابل مبلغ ٨٣٢ ٨٦٧ ٢٤٠ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد بلغت ٥٢,٠٧ جنيه مصرى (مقابل ٥٠,٢٥ جنيه للمتر فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) ، هذا وتبلغ مساحة الارض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٢ ٥٢٠ ٣٧٠ متر مربع تقريباً.

٣-٧ أراضي المرحلة الثالثة:

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثالثة والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسى مع هيئة التنمية السياحية فى ١٩٩٥/١٠/٢٤.
- بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بخطاب يفيد أحقية الشركة فى تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفى الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافى الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة فى حينه وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ فى ٢٠٠٧/٢/٢٦.
- تبلغ تكلفة شراء الأرض من الهيئة العامة للتنمية السياحية طبقاً للقياس المساحى المعد بمعرفة الشركة (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) مبلغ ٤٢ ٤١١ ٨١٩ دولار أمريكى المعادل لمبلغ ٢٣١ ٤٥٠ ٧٤٠ جنيه مصرى والمدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ - مرحلة ثالثة وقد بلغ المسدد منها ٧ ٥٦٧ ٣٥٩ دولار أمريكى حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ ويبلغ باقى قيمة المستحق للهيئة فى ضوء الحصر المبين عالياً مبلغ وقدره ١٩٦ ١٣٣ ٣١٠ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٩٠٩ ٩٢٤ ٣٤ دولار أمريكى والمدرجة ضمن دائنو شراء أراضي.
- كما بلغت تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مبلغ ٧٤ ٧٠٤ ٦٣٣ جنيه مصرى (مقابل (مبلغ ٧٣ ٦٢٧ ٥٩٤ جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).

- هذا وقد قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، وقد قامت الشركة بالتظلم من قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بسحب الموافقة المشار إليها في ٢٧ مايو ٢٠١١ والتي لم تتلقى رد بشأنه ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري والتي تأجلت إلى جلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ وبذلك الجلسة تم طلب حجز الدعوى للتقرير وبناءا عليه قررت المحكمة حجز الدعوى للتقرير وتقديم المذكرات خلال أسبوعين من جانب الهيئة ولم تودع المذكرات كما ان التقرير لم يودع وجارى متابعتة وفقا لما هو وارد تفصيلا بالموقف القانوني للشركة إيضاح رقم (٣٢-٤).

٧-٤ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (مشروع صواري)

يتمثل البند عاليه فيما يلي :

٧-٤-١ قيمة التكلفة المتكبدة في تنفيذ أعمال مشروع إقامة تجمع سكني فاخر على مساحة تبلغ حوالي ٢,٥٨٣ مليون متر مربع بمنطقة سهل حشيش، وفي إطار تنفيذ المشروع فقد قامت الشركة بإبرام اتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - FZC (بصفتها المطور) في ٢٨ إبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام المتفق عليه.

٧-٤-٢ حقوق استغلال علامات تجارية والمتمثلة في قيمة مقابل استغلال الاسم التجاري لشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - (FZC) ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عن أعمال الإشراف على تنفيذ والترويج والدعاية لمشروع صواري المبين عاليه.

وقد قامت الشركة بمتابعة الإجراءات التي تكفل لها استكمال أعمال المشروع في ظل تداخل جزء من المساحات المقرر إقامة المشروع عليها مع أراضي المرحلة الثالثة والتي ما زالت محل نزاع مع الهيئة العامة للتنمية السياحية (إيضاح ٧-٣) ، وفي هذا الإطار تقدمت الشركة بطلب لاعادة ترسيم حدود المرحلة الثانية المخصصة نهائيا بأضافة مساحة ٣٩١ الف متر مربع في اتجاه الامتداد الجنوبي لتشمل جزء من مشروع المارينا الواقع داخل نطاق المرحلة الثالثة واستقطاع ذات المساحة من الحدود الغربية للمرحلة الثانية تمهيدا للبدء في تنفيذ مشروع صواري وقد أصدرت الهيئة العامة للتنمية السياحية كتابها المؤرخ في ١٥ مايو ٢٠١٥ بالموافقة على طلب الشركة مع التزام الشركة بالاشتراطات المرتبطة بذلك.

٧-٥ مشروع جمران

يتمثل البند عاليه في قيمة التكلفة المتكبدة لتنفيذ أعمال مشروع جمران بمنطقة الفيلات بالإضافة إلى قيام الشركة بتولى أعمال بناء وحدات الفيلات لصالح بعض عملاء تلك الأراضي بما يتناسب مع المخطط العمراني المتكامل لتلك المنطقة.

٨- المخزون

يتمثل رصيد بند المخزون والظاهر بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلي:

٢٠١٥/١٢/٣١

٢٠١٦/٩/٣٠

جنيه مصرى

جنيه مصرى

٢٢٠٨.٠٣٤

٢٦٧٢٣٩٦

- مخزون مهمات الصيانة وقطع الغيار بالموقع

٩- عملاء وأوراق القبض (بالصافي)

يتمثل بند عملاء وأوراق القبض والظاهر بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلي:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٨٤٩ ٣١٨ ٥٨٢	٩٦٤ ٠١١ ٦٥٩	عملاء - أراضي
٧١ ١١١ ٤٣٢	٤١ ٥٨٠ ٠٨٧	عملاء وأوراق قبض مشروع جمران
٣٨ ٥٥٩ ٨٦٠	٥٤ ٦١٦ ٥٦٥	عملاء - خدمات وإدارة المنتجع
<u>٩٥٨ ٩٨٩ ٨٧٤</u>	<u>١ ٠٦٠ ٢٠٨ ٣١١</u>	
(٤٩ ٢٣٨ ٧٩٩)	(٤٤ ٢٠٦ ٨٧٥)	<u>يخصم: الفوائد المؤجلة</u>
(٧١ ٥٠٩ ٠٣٧)	(٦٧ ٨٨٠ ٢٨٤)	<u>يخصم: الإنخفاض فى رصيد العملاء (*)</u>
<u>٨٣٨ ٢٤٢ ٠٣٨</u>	<u>٩٤٨ ١٢١ ١٥٢</u>	

- لأغراض تصوير القوائم المالية تم تبويب أرصدة العملاء وأوراق القبض فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ كالتالى:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢٦٣ ٣٨٤ ٥٣٤	٢٩١ ٨٣٣ ٥٩٩	عملاء وأوراق قبض - أصول غير متداولة
<u>٥٧٤ ٨٥٧ ٥٠٤</u>	<u>٦٥٦ ٢٨٧ ٥٥٣</u>	عملاء وأوراق قبض - أصول متداولة

- بلغت قيمة الشيكات المستلمة من عملاء الشركة والموجلة السداد مقابل أرصدهم المستحقة عليهم لصالح الشركة مبلغ حوالى ٥٧,٩٩ مليون دولار أمريكى ومبلغ حوالى ٦٠,٤٩ مليون جنيه مصرى والتي يتم خصمها من رصيد العملاء عند التحصيل.

(*) يتمثل رصيد الإنخفاض فى قيمة العملاء المبين عاليه فى قيمة الإنخفاض فى قيمة أرصدة العملاء طبقا للدراسة المعدة بمعرفة الإدارة نتيجة للظروف الحالية فى جمهورية مصر العربية وانعكاسها على نشاط الشركة والتي أدت إلى وجود بعض الصعوبات المالية لدى بعض العملاء بالإضافة إلى تأثير إنخفاض نشاط السوق بسبب الصعوبات المالية التي تواجه قطاع السياحة عامة ، وذلك فى ضوء افتراض استمرار الارتباط بالعميل ومتابعة عملية التحصيل منهم.

وتتمثل حركة رصيد الإنخفاض فى قيمة العملاء خلال الفترة فيما يلى:

<u>جنيه مصرى</u>	
٧١ ٥٠٩ ٠٣٧	رصيد أول المدة
٢ ٩٥١ ٢٠٦	المكون خلال الفترة
(٤٣٨ ٥٤٣)	المستخدم خلال الفترة
(٦ ١٤١ ٤١٦)	رد انخفاض خلال الفترة
<u>٦٧ ٨٨٠ ٢٨٤</u>	رصيد آخر المدة

١٠ - مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافى)

يتمثل بند مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى والظاهر بقائمة المركز المالى المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلى:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٢١٠ ٦٠٩	٢٤٥ ٦٤٨	عهد نقدية وسلف
١ ٢١٤ ٨٨١	١ ٤١٦ ٧٩٣	مصروفات مدفوعة مقدماً
٥٢٥ ٤٢٦	٥٢٥ ٤٢٦	تأمينات لدى الغير
٨٨٣ ٤٣٢	٢ ٠٦١ ٧٣٥	قوائد وعوائد مستحقة
٤ ٤٣٧ ٥٠٩	٩ ٣٥٧ ٨٤٩	دفعات مقدمة لمقاولين وموردين
٦٠٥ ٥٥٦	٥٨٧ ٠٣٤	مدينون متنوعون
٥٢٢ ٤١٢	٥٦٣ ٤٣٠	ضريبة خصم من المنبع - مدينة
١ ٤٥٢ ٨٣٩	١ ٤٥٢ ٨٣٩	ضرائب دخل مسددة (مستحقة للشركة لدى المصلحة) (*)
<u>٩ ٨٥٢ ٦٦٤</u>	<u>١٦ ٢١٠ ٧٥٤</u>	
(٢ ٣١٦ ٠٦٩)	(٢ ٣١٦ ٠٦٩)	<u>يخصم: الإنخفاض فى قيمة مدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى</u>
<u>٧ ٥٣٦ ٥٩٥</u>	<u>١٣ ٨٩٤ ٦٨٥</u>	

(*) يتمثل فى قيمة الباقي المسدد بالزيادة لمأمورية الضرائب بمبلغ ٦ ٤٠٨ ٩٦٦ جنيه مصرى عن دخل الأشخاص الاعتبارية عن السنة المالية ٢٠٠٨ فى ضوء قرار اللجنة الداخلية الوارد بنموذج رقم ٣٦ سداد بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢. وقد بلغ قيمة ما تم تسويته مع المأمورية من هذا الرصيد مبلغ ٩٥٦ ١٢٧ ٤٠٦ جنيه مصرى. طبقاً للمطالبة الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٨ (نموذج حجز أ) ليصبح الرصيد فى ٢٠١٦/٩/٣٠ مبلغ ١ ٤٥٢ ٨٣٩ جنيه مصرى هذا وسيتم تسوية باقى تلك المديونية مع المأمورية مقابل المطالبات الضريبية الناشئة عن السنوات المالية التالية.

١١ - النقدية بالصندوق والبنوك

١١-١ يتمثل بند النقدية بالصندوق والبنوك والظاهر بقائمة المركز المالى المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلى:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٢١ ٣٨٥	١٧٤ ٥٥٧	نقدية بالصندوق
٧٧ ٦٩٦ ٢٣٩	١٨ ٥٤٥ ٤١٦	بنوك - حسابات جارية - جنيه مصرى (ذات عائد جارى)
٢ ٠٦٧ ٢٤٧	٤ ٩٦٧ ٣٦٧	بنوك - حسابات جارية - دولار أمريكى
٢٤٠ ٨٩٢	٦٤ ٣٣٩	بنوك - حسابات جارية - يورو
٢٠٤ ٨٠٤	٤١٥ ٩٨٢	بنوك - حسابات جارية - جنيه استرليني
١٥ ٦٨٥ ٩٨٨	٣٥ ٨٤٣ ٠٤٦	بنوك - ودائع - جنيه مصرى (أقل من ثلاثة شهور)
-	٢ ٢٢١ ٧٤٨	بنوك - ودائع - دولار (أقل من ثلاثة شهور)
١ ٣٩٧ ١٤٥	٢٢ ١٠٣ ٥٩٠	بنوك - ودائع - جنيه مصرى (أكثر من ثلاثة شهور) (*)
٢٠ ١٨٦ ٦٦٤	-	وثائق صناديق استثمار فى أدوات سوق النقد - جمان (**)
<u>١١٧ ٦٠٠ ٣٦٤</u>	<u>٨٤ ٣٣٦ ٠٤٥</u>	

(*) يتمثل هذا الرصيد فى قيمة أرصدة الودائع لأجل بالبنوك بالجنيه المصرى والتي تستحق خلال فترات تتراوح بين أكثر من ثلاثة شهور وأقل من سنة من تاريخ المركز المالى وذلك بفائدة تتراوح من ٢٥,١٠٪ إلى ١١٪.

(**) وقد بلغت قيمة الأرباح الناتجة عن وثائق صناديق الإستثمار (جمان) حتى تاريخ بيعها والمدرجة على قائمة الدخل خلال الفترة مبلغ ٤٧٧ ٦١٢ جنيه مصرى.

١١- ٢ ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتمثل بند النقدية وما في حكمها في الآتي:

٢٠١٥/٩/٣٠	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١٣٥ ٣١٣ ٨٤٣	٨٤ ٣٣٦ ٠٤٥	النقدية بالبنوك والصندوق
		يخصم:
(١ ٣٩٧ ١٤٥)	(٢٢ ١٠٣ ٥٩٠)	ودائع لأجل (أكثر من ثلاث شهور)
<u>١٣٣ ٩١٦ ٦٩٨</u>	<u>٦٢ ٢٣٢ ٤٥٥</u>	النقدية وما في حكمها طبقاً لقائمة التدفقات النقدية

١٢- ودائع بالبنوك - تستحق بعد عام

يتمثل رصيد ودائع بالبنوك - تستحق بعد عام الظاهر بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول غير المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٣٩ ١٥٠ ٥٠٠	٣٠ ٦٣٦ ٠٠٠	بنوك - ودائع - دولار أمريكي (تستحق بعد عام) (*)
<u>٣٩ ١٥٠ ٥٠٠</u>	<u>٣٠ ٦٣٦ ٠٠٠</u>	

(*) تتمثل أرصدة الودائع بالبنوك بالدولار الأمريكي (تستحق بعد عام) المبين رصيدها عالية في قيمة المعادل لمبلغ ٣,٤٥ مليون دولار أمريكي تستحق خلال عام ٢٠٢٢ وذلك بفائدة ٥ ٪. ويتضمن هذا الرصيد مبلغ ٢٢ ٢٠٠ ٠٠٠ مليون جنيه مصري والمعادل لمبلغ ٢,٥ مليون دولار أمريكي مخصصة كضمانة لتسهيل جارى مدين من البنك العربى الإفريقى الدولى لصالح شركة سهل حشيش للإستثمار السياحى - شركة تابعة - (بموجب كفالة تضامنية) وجارى إتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل تخفيض حد الضمانة الدولارى إلى قيمة الحساب الجارى المدين بالدولار الأمريكى على أن يتم منح حد إئتمانى بمبلغ ٢٢,٢ مليون جنيه مصري مغطاة بالكامل بضمان ودائع بذات العملة المحلية طرف البنك.

١٣- مخصص مطالبات

يتمثل هذا البند الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالي المستقلة فيما يلي:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١٣ ٠٨٥ ١٥١	١١ ٣١٦ ٣٨٤	رصيد أول المدة
١ ٨٨٣ ٤٦٥	٢ ٢٥٣ ٣٥٧	يضاف: تدعيم خلال الفترة
(٣ ٦٥٢ ٢٣٢)	-	يخصم: المستخدم خلال الفترة
<u>١١ ٣١٦ ٣٨٤</u>	<u>١٣ ٥٦٩ ٧٤١</u>	

(*) يتضمن مخصص المطالبات قيمة الفروق الضريبية المتوقعة والناشئة عن عملية الفحص الضريبى كما هو وارد تفصيلاً بإيضاح رقم (٢٩) الموقف الضريبى وذلك عن السنوات المالية منذ بدء النشاط وحتى عام ٢٠٠٨.

١٤- دفعات مقدمة من عملاء

يتمثل البند الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالي المستقلة فيما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٢٣ ٣٣٧ ٧٨٥	٣١ ١٠٦ ٨٥٢	- مقدمات تعاقد أراضى
١ ٦٨٨ ٤٨٣	١ ٧٤٥ ٦٢٦	- دفعات تعاقد وحدات مشروع صواري
١٠٩ ٥٣٤	١ ٦٥٣ ٥٨٢	- مقدمات حجز وحدات مشروع جمران
<u>٢٥ ١٣٥ ٨٠٢</u>	<u>٣٤ ٥٠٦ ٠٦٠</u>	

١٥- داننون متنوعون وأرصدة دائنة أخرى

يتمثل هذا البند الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالي المستقلة فيما يلي:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
٦ ٧٦٢ ٤٧٨	٣٣ ٦٩٥ ٣٥٣	موردين ومقاولين
٨٤٢ ٨٥١	١ ٤١٦ ٣٢٥	مقاولين ضمان أعمال
١ ٥٢٣ ٦٩١	١ ٥٤٦ ٦٤٦	مقاولين - تأمينات إجتماعية
١٧ ٠٩٠ ٠٠٤	١٩ ٧١٤ ٧٣٩	المستحق لجهات حكومية
١ ٤٣٢ ٩٦١	٢ ٠٥٩ ٢٢٢	مصروفات مستحقة
٢٥ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	تأمينات تعاقدات توزيع الكهرباء
٢ ٦٣١ ٤٤٧	٢ ٥٣٨ ٤٩٣	تأمينات صيانة
٣٩٣ ٤٩٩	٣٩٣ ٤٩٩	دائنو توزيعات
٥٤ ٨٠٥ ١١٣	٤٩ ٠٨٩ ٢٢٨	إيرادات مؤجلة (*)
٤٤ ٦٣١ ٥٧٠	٥٠ ٦١٦ ٠٠٠	أرصدة دائنة أخرى (**)
١٠ ٧٨٠ ٨٨٨	١١ ٩٤١ ٨٤٢	داننون متنوعون
<u>١٤٠ ٩١٩ ٥٠٢</u>	<u>١٧٣ ٠٥١ ٣٤٧</u>	

(*) تتضمن الإيرادات المؤجلة مبلغ ٦٤٧ ٦٤٩ ٢٩ جنيه مصري قيمة ثمن البناء المسدد مقدما من عملاء مشروع جمران والتي سيتم الاعتراف بها بموجب استلام العملاء لها لدى تنفيذ هياكل البناء للفيلات.

(**) يتمثل الرصيد في قيمة المسدد من أحد عملاء الشركة بمبلغ ٥,٧ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٥٠ ٦١٦ ٠٠٠ جنيه مصري كدفعة تعاقد شراء أرض بالمرحلة الثانية هذا وقد أقامت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع العميل مع رد دفعة التعاقد المسددة منه نظرا لتأخره في الوفاء بالتزاماته التعاقدية حتى تاريخه ، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى وفقا لما جاء تفصيلا بالإيضاح (٣٢-١) الموقف القانوني.

١٦- مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية

يتمثل بند مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالي المستقلة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ بمبلغ ٢٣٥ ٤٧٠ ٧٧ جنيه مصري (٧٦٠ ٧٦٠ ٠٦٦ ٧٣ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) في قيمة حصة الهيئة عن تصرفات الشركة في أراضي المراحل الثلاث ، وجرى حاليا استكمال التسوية النهائية لقيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية لدى الشركة عن التصرف بالبيع للأراضي طبقا لأسس الحساب المتفق عليها مع الهيئة والواردة تفصيلاً بإيضاح (٧) أعمال تحت التنفيذ.

١٧- رأس المال

- حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيهاً مصرياً (فقط سبعمائة مليون جنيه مصري) وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٣٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيهاً مصرياً موزعاً على ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف سهم قيمة كل سهم مائة جنيه مصري هذا وقد دفع المكتتبون ربع القيمة الاسمية للأسهم بالكامل وقد تم استكمال سداد مبلغ ٢١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري من توزيعات الأرباح التي قررتها الجمعيات العامة للمساهمين عن القوائم المالية التي اعتمدت عن السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣) وبذلك أصبح المسدد من قيمة السهم ٦٠ جنيه مصري.

- بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٨/١١/٢٠٠٤ الموافقة بالإجماع على تخفيض رأس المال المصدر من ٣٥٠ مليون جنيه إلى ٢١٠ مليون جنيه عن طريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم من ١٠٠ جنيه إلى ٦٠ جنيه لنفس عدد الأسهم البالغ عددها ٣,٥ مليون سهم ، ليصبح رأس مال الشركة مدفوع بالكامل ، وذلك لتوفيق أوضاع الشركة طبقاً لإجراءات قيد واستمرار قيد الأسهم في بورصة الأوراق المالية. كما تم الموافقة على تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ستون (٦٠) جنيه مصري إلى عشرة (١٠) جنيه مصري ليكون عدد الأسهم ٢١ مليون سهم بدلاً من ٣,٥ مليون سهم ، ويصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٢١٠ مليون جنيه مصري موزعة على ٢١ مليون سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد عشرة (١٠) جنيه مصري.

- بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة في ٢٠٠٦/٥/١١ وقرار مجلس إدارة الشركة في ٢٠٠٦/٥/٢٤ تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصدر ليصبح رأس مال الشركة المصدر ٢٦٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيهاً مصرياً يمثل ٢٦,٢٥٠,٠٠٠ سهم قيمة أسمية للسهم الواحد (١٠) عشرة جنيهات مصرية تم تمويلها عن طريق توزيعات أرباح المساهمين عن السنة المالية ٢٠٠٥. وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨.
- بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ تم تعديل القيمة الاسمية للسهم لتصبح واحد جنيه مصرى بدلاً من عشرة جنيهات مصرية وتم تجزئة السهم الواحد إلى عشرة أسهم ليصبح عدد الأسهم المصدرة والمسددة بالكامل ٢٦٢ ٥٠٠ ٠٠٠ سهم ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ٢٦٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى موزعة على ٢٦٢,٥٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية واحد جنيه للسهم وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى في ٢١ فبراير ٢٠٠٧.
- بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ١١ إبريل ٢٠٠٧ تم الموافقة بالإجماع على زيادة رأس المال المرخص به ليصبح ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى (إثنان مليار جنيه مصرى) وزيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع إلى مبلغ ٤٣٧ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيهاً مصرياً يمثل ٤٣٧,٥٠٠,٠٠٠ سهم قيمة أسمية للسهم الواحد (١ جنيه) واحد جنيه مصرى تم تمويلها بالكامل عن طريق حصة المساهمين في أرباح عام ٢٠٠٦ وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى في ٢٦ إبريل ٢٠٠٧.
- بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٧ تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٢٦٢,٥ مليون جنيه مصرى (مائتان وإثنان وستون مليون وخمسمائة ألف جنيه مصرى) وقد تم إصدار السهم بقيمة واحد جنيه بالإضافة إلى علاوة الإصدار ٠,٢٥ جنيه لكل سهم أكتتب فيها بالكامل عن طريق اكتتاب المساهمين القدامى وفقاً لشهادة بنك مصر إيران المؤرخة في ٢٠ يونيو ٢٠٠٧ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٧٠٠ مليون جنيه مصرى. وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى في ١٦ يوليو ٢٠٠٧.
- بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ١١/٩/٢٠٠٧ فقد تم الموافقة على توزيع مبلغ ١٤٠ مليون جنيه مصرى من الأرباح المحققة بالقوائم المالية للفترة المالية للسنة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة بإتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الاساسى للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل خمس أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٧٠٠ مليون جنيه مصرى وليصبح رأس المال بعد الزيادة ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وقد تم التأشير بالزيادة في السجل التجارى في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧.
- بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٨ فقد تم التصديق على مشروع توزيع مبلغ ٢١٠ مليون جنيه مصرى من الأرباح المحققة بالقوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة بإتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرى وليصبح رأس المال بعد الزيادة المجانية ١ ٠٥٠ مليون جنيه مصرى (مليار وخمسون مليون جنيه مصرى) وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الاساسى للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل أربع أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٨٤٠ مليون جنيه مصرى ، وتم إتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك والتأشير بالزيادة في السجل التجارى في ٢٩/٧/٢٠٠٨.

١٨ - النصيب الأساسي للسهم في ربح الفترة

يتم احتساب نصيب السهم الأساسي في ربح الفترة باستخدام طريقة المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة كما يلي:-

من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	
(٦ ١٧٩ ٨٢٣)	١٦٣ ٦٨٧ ٥٨٠	١٠ ٥٩٦ ٠٨٣	٦ ٤٨٩ ٩١٧	صافي ربح (خسارة) الفترة (جنيه مصري)
١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	متوسط عدد الأسهم القائمة خلال الفترة
<u>(٠,٠٠٦)</u>	<u>٠,١٦</u>	<u>٠,٠١٠</u>	<u>٠,٠٠٦</u>	<u>النصيب الأساسي للسهم في الفترة (جنيه/سهم)</u>

١٩ - معاملات الأطراف ذوي العلاقة

تتمثل أهم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ في قيمة التعامل مع شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) وبيانها كالتالي:

١-١٩ في ضوء تسوية المديونية المستحقة على شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي والمدرجة ضمن أرصدة عملاء - أراضي (إيضاح - ٩) عن القطعتين ١٣ و ١٩ وذلك بموجب الاتفاق الموقع بين إدارتا الشركتين في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩ لجدولة سداد المديونية حتى عام ٢٠١٤ ، فقد قامت الشركة المصرية للمنتجات السياحية بوقف احتساب لفوائد التأخير عن الفترة المالية من أول إبريل ٢٠١٣ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٤ ، هذا وتقدمت شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي في ٧ مايو ٢٠١٤ بطلب لمد فترة الإعفاء حتى نهاية عام ٢٠١٦ وقد قامت الشركة بالموافقة على الطلب بموجب قرار مجلس الإدارة المنعقد في ٢٢ مايو ٢٠١٤ ، ويبلغ الرصيد المستحق على الشركة التابعة ضمن أرصدة العملاء - أراضي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مبلغ ٢٨٣ ٢٧٧ ٢٨١ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٣٧٠ ٦٧٥ ٣١ دولار أمريكي (مقابل ٣١٢ ٠٢١ ٢٤٨ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٣٧٠ ٦٧٥ ٣١ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).

٢-١٩ تم تفعيل عقد الفسخ الجزئي المبرم بين الشركة وشركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (الشركة التابعة) بموجب محضر تسليم الأرض خلال عام ٢٠١٥ وذلك عن قطعة رقم (٦) (جزء من قطعة رقم ٩-أ) والسابق بيعها للشركة التابعة بموجب العقد الابتدائي المؤرخ في ٢٠٠٣/١٢/١ والبالغ مساحتها ٢ ٩١٥ متر مربع مع بقاء باقي شروط العقد سارية بالنسبة لباقي المساحة محل العقد الابتدائي ، هذا وقد بلغ قيمة مقابل هذا الفسخ الجزئي مبلغ ١ ٣١١ ٧٥٠ مليون دولار أمريكي لمعادل لمبلغ ٩ ٩٥٦ ٠٥١ جنيه مصري كتعويض مترتب على الفسخ الجزئي لعقد البيع الابتدائي وتستحق لصالح شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي مع التزام الشركة التابعة بأداء حصة الهيئة العامة للتنمية السياحية من قيمة هذا التعويض الاتفاقي تسدد خصماً من رصيد مستحقاتها لدى الشركة المصرية للمنتجات السياحية مقابل هذا الفسخ وقد بلغ الرصيد المستحق عن اتفاق الفسخ الجزئي مبلغ ٤٠٤ ٤٥٦ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٣ ٥٩١ ٥٧٢ جنيه مصري في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ (مقابل ٦ ٣٣٣ ٨٦٦ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٨٠٨ ٩١٢ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).

- كما تم إبرام عقد فسخ جزئي بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٥ عن قطعة رقم (٧-١) (جزء من قطعة رقم ٩-أ) والسابق بيعها للشركة التابعة بموجب العقد الابتدائي المؤرخ في ٢٠٠٣/١٢/١ والبالغ مساحتها ٣ ٢٧٩ متر مربع مع بقاء باقي شروط العقد سارية بالنسبة لباقي المساحة محل العقد الابتدائي ، هذا وقد بلغ قيمة مقابل هذا الفسخ الجزئي مبلغ ١ ٣١١ ٧٥٠ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٩ ٩٥٦ ٠٥١ جنيه مصري كتعويض مترتب على الفسخ الجزئي لعقد البيع الابتدائي وذلك عن مساحة ٣ ٢٧٩ متر مربع. هذا وتلتزم الشركة التابعة بأداء حصة الهيئة العامة للتنمية السياحية من قيمة تلك التعويضات الاتفاقية تسدد خصماً من رصيد مستحقاتها لدى الشركة المصرية للمنتجات السياحية مقابل هذا الفسخ. هذا وقد بلغ الرصيد المستحق على الشركة المصرية للمنتجات السياحية مقابل تلك الاتفاقيات مبلغ ٧٧٦ ١١٩ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٦ ٨٩١ ٩٣٧ جنيه مصري والمدرجة ضمن الرصيد الجاري كما هو مبين بالإيضاح (١٩-٤) (مقابل ٦ ٠٧٧ ٠٨٩ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٧٧٦ ١١٩ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).

- بالإضافة إلى الرصيد المستحق عن اتفاق التفاسخ الجزئي المبرم خلال عام ٢٠١٤ عن قطعة رقم (٣/أ-٩) البالغ ٨٩٥ ٨٧٢ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٧ ٩٥٥ ٣٤٥ جنيه مصري والمدرجة ضمن الرصيد الجارى كما هو مبين بالإيضاح (٤-١٩) (مقابل ٧ ٠١٤ ٧٦٧ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٨٩٥ ٨٧٢ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).
- كما تم ابرام عقد فسخ جزئى فى ٢ يونيو ٢٠١٥ بين شركة سهل حشيش للإستثمار السياحى والشركة المصرية للمنتجات السياحية عن قطعة رقم (١/أ-٩) - جزء من قطعة رقم (٩-أ) - والسابق بيعها للشركة التابعة بموجب عقد البيع الابتدائى المورخ فى ٢٠٠٣/١٢/١ وتبلغ تلك المساحة محل اتفاق التفاسخ ٩ ٨٤٠ متر مربع وذلك فى مقابل مبلغ ٣ ٩٣٦ ٠٠٠ دولار امريكى المعادل لمبلغ ٣٠ ٠٣٢ ٠٧٣ جنيه مصرى كتعويض اتفانى لشركة سهل حشيش للإستثمار السياحى مترتب على التفاسخ الجزئى لعقد البيع الابتدائى مع التزامها بأداء مبلغ ٢٩٥ ٢٠٠ دولار امريكى المعادل لمبلغ ٢ ٢٥٢ ٤٠٥ جنيه مصرى للهيئة العامة للتنمية السياحية تسدد خصماً من رصيد مستحقاتها لدى الشركة المصرية للمنتجات السياحية مقابل هذا الفسخ. هذا وقد بلغ الرصيد المستحق لشركة سهل حشيش للإستثمار السياحى مقابل هذا الاتفاق مبلغ ٢ ٧٥٥ ٢٠٠ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٢٤ ٤٦٦ ١٧٦ جنيه مصري مدرجة ضمن الرصيد الجارى المستحق للشركة التابعة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ كما هو مبين بالإيضاح (٤-١٩). (مقابل ٤٩١ ٥٧٣ ٢١ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٢ ٧٥٥ ٢٠٠ دولار أمريكي فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).
- ٣-١٩ بلغت قيمة الخدمات المؤداة لصالح الشركة التابعة خلال الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ مبلغ قدره ٩٧٨ ٣٠٠ جنيه مصري ، كما بلغ نصيب الشركة التابعة من أتعاب إدارة المنتجع عن عام ٢٠١٦ مبلغ ٨٤١ ٢٠٢١ جنيه مصري هذا ويبلغ قيمة نصيب الفترة المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ من ايراد أتعاب خدمة المنتجع مبلغ قدره ١ ٥١٦ ٣٨١ جنيه مصري.

٤-١٩ جارى شركة سهل حشيش للإستثمار السياحى

يتمثل هذا البند الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالى المستقلة فيما يلى:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٩/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
(١٢ ٢٤٥ ٨١٧)	(٣٦ ٥٦٨ ١٦٦)	
		- رصيد أول الفترة / العام - (دائن)
		يخصم (بضائف):
		- مصروفات مسددة نيابة عن الشركة التابعة
		- تحويلات بنكية للشركة التابعة خلال الفترة / العام
		- المسدد من الشركة التابعة خلال الفترة / العام
		- مصروفات الدعم الفنى والأمن والحراسة
		- فواتير توريدات المياه / الكهرباء
		- تحويل المستحق عن قيمة الخدمات المؤداة من رصيد عملاء خدمات
		- المستحق عن مطالبة قيمة خدمات المنتجع لعام ٢٠١٦
		- المستحق للشركة التابعة مقابل اتفاق الفسخ الجزئى للعقد الابتدائى للقطعة (٣/أ-٩)
		- سداد جزء من المستحق للشركة التابعة مقابل اتفاق الفسخ الجزئى للعقد الابتدائى للقطعة (٦/أ-٩) ٣ ٥٩١ ٥٧٢
		- سداد جزء من المستحق للشركة التابعة مقابل اتفاق الفسخ الجزئى للعقد الابتدائى للقطعة (٣/أ-٩)
		- المستحق للشركة التابعة مقابل اتفاق الفسخ الجزئى للعقد الابتدائى للقطعة (٦/أ ، ١/٧).
		- المستحق للشركة التابعة مقابل اتفاق الفسخ الجزئى للعقد الابتدائى للقطعة (١/أ-٩)
		- تسويات فروق العملة المدينة عن صافى الارصدة الدولارية المستحقة للشركة التابعة عن الفترة المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ (٥ ٤٥٨ ٠١٣)
		رصيد آخر الفترة / العام (دائن)
(٣٦ ٥٦٨ ١٦٦)	(٣٣ ٤٠٤ ٩٠٣)	

٢٠- إيرادات النشاط

١-٢٠ مبيعات أراضي

من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنية مصري	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنية مصري	من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنية مصري	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنية مصري	
-	٤٩ ٩٤٤ ١٧٥	٢٦ ٤٢١ ٤٥٧	٢٦ ٤٢١ ٤٥٧	صافي مبيعات أرض المرحلة الأولى
-	-	٢ ٦٩١ ٥٨٧	٢ ٦٩١ ٥٨٧	صافي مبيعات أراضي فيلات - مشروع جمران (مرحلة أولى)
-	٢٤٤ ١٩٩ ٢٧٦	-	-	صافي مبيعات أرض المرحلة الثانية
-	٢٩٤ ١٤٣ ٤٥١	٢٩ ١١٣ ٠٤٤	٢٩ ١١٣ ٠٤٤	

٢-٢٠ مردودات مبيعات أراضي

من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنية مصري	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنية مصري	من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنية مصري	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنية مصري	
-	١٧ ٣٤٥ ٨٣٩	-	-	مردودات مبيعات الاراضي - المرحلة الأولى
-	-	-	٩ ٧٦٨ ١٣٩	مردودات مبيعات الاراضي - مشروع جمران المرحلة الأولى (*)
-	١٧ ٣٤٥ ٨٣٩	-	٩ ٧٦٨ ١٣٩	

(*) تتمثل مردودات مبيعات أراضي - مشروع جمران المدرجة بقائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ في قيمة رد عدد من عقود بيع قطع أراضي بمشروع جمران بالمرحلة الأولى بمساحة ١٣ ٦٣٤ متر مربع والسابق بيعها بعقود بيع ابتدائية خلال عام ٢٠١٤ وذلك في ضوء فسخ التعاقد مع المشتري بعد إستيفاء إجراءات إنذاره قانوناً بتلافي أوجه مخالفاته لشروط البيع ، هذا وقد قامت الشركة بمصادرة الدفعة المقدمة المدفوعة (إيضاح رقم ٢٣) لدى التعاقد مع هذا العميل وفقاً لشروط إنهاء وفسخ العقد والواردة تفصيلاً في عقود البيع المبرمة معه.

٣-٢٠ إيرادات خدمات مؤداه

من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنية مصري	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنية مصري	من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنية مصري	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنية مصري	
٣ ٠٦٨ ٨٩٥	٧ ٩٠٤ ٧٥٣	٣ ٧٩٤ ٢٥٠	٩ ٢٧٦ ٩٢٣	إيرادات خدمات توريد مياه
٩ ٦٧٣ ١٦٣	٢١ ٠٧٩ ٧٦٢	١٠ ١٠٩ ٤٤١	١٩ ٠٦٩ ٧٣٦	إيرادات خدمة توريد الكهرباء
٥٧٣ ٥٧٢	١ ٥٩٨ ٢٤١	٥٥٨ ١٨٩	١ ٣٧٧ ٦٣٦	إيرادات توريد مياه ري
٤٣ ٣٦٧	١٣٢ ١٨٩	٣٨ ٧٧٥	١١٦ ٣٨٨	إيرادات خدمات اتصالات
٢ ٥٦٣ ٩٩١	٧ ٦٩١ ٩٧٢	٣ ١١٨ ٧٩٥	٩ ٣٦٧ ١٩٦	إيرادات خدمات المنتجع (*)
١٥ ٩٢٢ ٩٨٨	٣٨ ٤٠٦ ٩١٧	١٧ ٦١٩ ٤٥٠	٣٩ ٢٠٧ ٨٧٩	

(*) تتمثل إيرادات خدمات المنتج المبينة عليه في قيمة المستحق على عملاء الشركة خلال الفترة بواقع ٢,٨٩٨ جنيه مصري للمتر المربع الواحد من الأراضي المباعة لهم وذلك مقابل تقديم الشركة لخدمات إدارة وصيانة وحراسة ونظافة وتشغيل كافة المرافق العامة والشبكات ، متضمنة أعمال الإصلاح والإحلال لطاقت المرافق والبنية التحتية لمركز سهل حشيش وذلك في ضوء ما تم التوصل إليه من اتفاق مع جمعية مستثمري سهل حشيش في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ والذي بموجبه تم الاتفاق على تقديم الخدمة لمدة ٣ سنوات بواقع ٢,٥ جنيه مصري للمتر المربع بزيادة سنوية بواقع ٥٪ سنويا بدءا من ٢٠١٣/١/١. وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٥ تقرر محاسبة العملاء عن عام ٢٠١٥ بنفس أسعار عام ٢٠١٤ دون زيادة سنوية، هذا وقد تم تطبيق الزيادة بدءا من عام ٢٠١٦.

٢١- تكاليف النشاط

١-٢١ تكلفة المبيعات

معدل من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصري	معدل من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصري	معدل من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصري	معدل من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصري	
-	٤٩ ٩٤٤ ١٧٥	١ ٢٥٩ ٤٠٢	١ ٢٥٩ ٤٠٢	تكلفة مبيعات الاراضى - المرحلة الأولى
-	-	١٧٩ ٨٤٥	١٧٩ ٨٤٥	تكلفة مبيعات أراضى فيلات -مشروع جمران (مرحلة أولى)
-	٣٠ ٨٨٩ ٥٩٣	-	-	تكلفة مبيعات الاراضى - المرحلة الثانية
-	٨٠ ٨٣٣ ٧٦٨	١ ٤٣٩ ٢٤٧	١ ٤٣٩ ٢٤٧	
-	-	-	-	
-	٤ ٤٣٦ ٢٧٨	٢ ٤٣٢ ٤٨٧	٢ ٤٣٢ ٤٨٧	عمولة هيئة التنمية السياحية
-	٨٥ ٢٧٠ ٠٤٦	٣ ٨٧١ ٧٣٤	٣ ٨٧١ ٧٣٤	

يضاف:

٢-٢١ تكلفة مردودات المبيعات

معدل من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصري	معدل من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصري	معدل من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصري	معدل من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصري	
-	٣ ٠٩١ ١٥٩	-	-	تكلفة مردودات مبيعات الاراضى - المرحلة الأولى
-	-	-	٨٣٢ ٣٣٤	تكلفة مردودات مبيعات الاراضى مشروع جمران- المرحلة الأولى (*)
-	٣ ٠٩١ ١٥٩	-	٨٣٢ ٣٣٤	
-	-	-	-	
-	١ ٧٨٣ ٩٧١	-	٩٦٧ ٩٦٠	عمولة هيئة التنمية السياحية
-	٤ ٨٧٥ ١٣٠	-	١ ٨٠٠ ٢٩٤	

يضاف:

(*) تتمثل تكلفة مردودات مبيعات أراضى المبينة عليه في قيمة رد تكلفة عدد من قطع أراضى بمشروع جمران- المرحلة الأولى والسابق بيعها لأحد العملاء وتم اثبات تكلفتها خلال سنوات سابقة وذلك في ضوء مخالفة العميل لشروط التعاقد وفقا لما هو وارد تفصيلا بالإبضاح (٢٠-٢) أعلاه.

٢٢- تكلفة تشغيل الخدمات المؤداة

تتمثل قيمة تكاليف التشغيل المؤداة الظاهرة بقائمة الدخل فى التالى: -

معدل من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	معدل من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	معدل من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	معدل من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	
٨ ١٧٨ ٨٥٦	١٩ ١٨٦ ٧١١	١١ ١٩٨ ٠٨٥	٢٣ ٤٠٢ ٥٠٤	تكاليف كهرباء
٢ ٧٢٨ ٢٣٥	٦ ٣٣٧ ٢٠٢	١ ٢٣٦ ٠٨٦	٣ ١٢٨ ٩٥٥	تكاليف مياه
٩١٩ ٧٥٨	١ ٥٥٦ ٣٨٠	٢٠٠ ٢٤٥	٥٧٨ ٢٤٥	تكاليف مياه رى
٤ ٨٤٤ ٤٤٨	١٤ ٥٠٧ ١٠١	٤ ٩٤٨ ٣٤٥	١٤ ٨١٢ ٠٩٧	إهلاك أصول التشغيل
٢ ٨٠٦ ٩٥٥	٧ ٤٥١ ١١٢	٢ ٩٦٩ ٨٣٢	٨ ٨٥٦ ٦٣٩	أجور ومرتببات وما فى حكمها
-	-	٢ ٤١٨ ٤٧٥	٢ ٤١٨ ٤٧٥	مكافآت (إيضاح رقم ٢٥)
٣ ٢٥٩ ٩٥٢	٨ ٦٠٤ ٦٥٣	٣ ٤٧٦ ٠٧٤	٩ ٩٧٧ ٢٤٧	تعاقبات عمالة مؤقتة
٤٩٠ ٤١٣	١ ٤٨٢ ٩١٦	٤٩٢ ١٢٠	١ ٤٨٠ ٣٣٦	مصروفات نظافة
٢ ٣٧٢ ٦٤٢	٥ ١٥٦ ٥١٤	٢ ٦٩٢ ٧٩٦	٥ ٢٥٨ ٤٥٧	مصروفات أخرى
<u>٢٥ ٦٠١ ٢٥٩</u>	<u>٦٤ ٢٨٢ ٥٨٩</u>	<u>٢٩ ٦٣٢ ٠٥٨</u>	<u>٦٩ ٩١٢ ٩٥٥</u>	

- ويتم توزيع تلك التكاليف كما يلى:

معدل من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	معدل من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	معدل من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	معدل من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	
١٨ ٤٦٢ ٨٧٦	٤٥ ٠٣٨ ٧٨٤	٢٠ ٠٥٢ ٢٠٦	٤٤ ٩٥٠ ٨٦١	تكلفة خدمات توريد كهرباء ومياه ورى واتصالات
٧ ١٣٨ ٣٨٣	١٩ ٢٤٣ ٨٠٥	٩ ٥٧٩ ٨٥٢	٢٤ ٩٦٢ ٠٩٤	تكلفة خدمة إدارة المنتجع
<u>٢٥ ٦٠١ ٢٥٩</u>	<u>٦٤ ٢٨٢ ٥٨٩</u>	<u>٢٩ ٦٣٢ ٠٥٨</u>	<u>٦٩ ٩١٢ ٩٥٥</u>	

٢٣- إيرادات التشغيل الأخرى

تتمثل إيرادات التشغيل الأخرى المدرجة بقائمة الدخل فيما يلى :

معدل من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	معدل من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠ جنيه مصرى	معدل من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	معدل من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠ جنيه مصرى	
-	-	٣٧ ٤٣٠	٥٧ ٥٩٢	مد مرافق لاراضى العملاء
-	٣٨ ١٥٠	-	٢٢٧ ٠١٢	مراجعة الرسومات الهندسية للعملاء
٤١١ ١٢٩	١ ٢١٨ ٨٧٠	٤٦٤ ٩٦٥	١ ٣٥٩ ٣١٤	تأجير أراضى لأبراج الاتصالات
٩٠ ٠٠٠	٢٤٠ ٠٠٠	٤٥ ٠٠٠	١٣٥ ٠٠٠	تأجير الرصيف البحرى
٢٣٢ ٨١٤	٦٨٥ ٨٤٠	(١٠٢ ٥٦٤)	٥١٦ ٣٢٥	تأجير شاطئ
-	-	-	٤ ١٦٥ ٢٩٩	مقابل فسخ عقود بيع (*)
١ ٢٥٢ ٨٩٧	١ ٤٤٤ ٥٧٦	٩٩ ٤٧٨	١ ٥٦٥ ٣١٠	متنوعة
<u>١ ٩٨٦ ٨٤٠</u>	<u>٣ ٦٢٧ ٤٣٦</u>	<u>٥٤٤ ٣٠٩</u>	<u>٨ ٠٢٥ ٨٥٢</u>	

(*) يتمثل ذلك البند فى قيمة مصادرة الدفعة المقدمة المسددة من أحد عملاء الشركة - مشروع جمران فى ضوء فسخ عقده نتيجة إخلاله بشروط البيع وذلك وفقا لما جاء تفصيلا بالإيضاح (٢٠-٢٠) أعلاه.

٢٤- مصروفات بيعية وتسويقية

تتمثل المصروفات البيعية والتسويقية المدرجة بقائمة الدخل فيما يلى:-

من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٨٣ ٥٦٠	١ ٠١٨ ١١٥	٥٨٢ ٢٣٦	١ ٧٥٤ ٦٥١	أجور ومرتببات وما فى حكمها
-	-	٢٢ ٥٠٤	٢٢ ٥٠٤	مكافآت (إيضاح رقم ٢٥)
٢ ٨٣٥ ٧٩٦	٧ ٧٥٥ ٣٤٨	٨٩٩ ٠٦٥	١٩ ١٥٩ ٢٥٠	مصروفات دعائية وترويج واستشارات
-	٢ ٦٩٨ ٠٧٤	-	٧٦٨ ٤٨٥	عمولات بيع أراضى
<u>٣ ٢١٩ ٣٥٦</u>	<u>١١ ٤٧١ ٥٣٧</u>	<u>١ ٥٠٣ ٨٠٥</u>	<u>٢١ ٧٠٤ ٨٩٠</u>	

٢٥- مصروفات عمومية وإدارية

تتمثل مصروفات عمومية وإدارية المدرجة بقائمة الدخل فيما يلى:

من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢ ٧٢٨ ٢١٦	٧ ٧٣٦ ٧٤٥	٢ ٤٠٢ ٤٨٣	٨ ٣٠٣ ٦٥٨	أجور ومرتببات وبدلات وما فى حكمها (*)
٢٨٢ ٢٥٠	٨٤٧ ٠٠٠	٤٧٢ ٢٥٠	١ ٤٠٤ ٩٥٠	بدلات مجلس الإدارة واللجان التنفيذية
-	-	(٢ ٤٣٧ ٩٤٧)	٦ ٨٨٦ ٦١٨	مكافآت (**)
-	-	٣٥ ٦٨٨	٧٦١ ٠٣٥	تعويضات إنهاء خدمة
٦٥٠ ٠٣٠	١ ٩٤٩ ٤٢٥	٥٨٨ ٩٣٨	١ ٦٤١ ٣٩٤	مصروفات إستشارات
١ ٣٦٥ ٠٦٧	١ ٩٧٧ ٠٠٢	١ ٤٠٥ ٣٠٦	٤ ١٧٩ ٠٦٢	مصروفات أتعاب قانونية
١٧٧ ٩٤٧	٥٣٦ ١٠٦	٢١٤ ٧٥٤	٦٢٥ ٧٨٨	إهلاك أصول إدارية
١٩ ٥١١	٤٤ ٧٢٠	٩ ٧٦٧	٣٣ ٦٢٤	مصروفات بنكية
٢٦٥ ٦٠٠	١ ٠٥٩ ٩٤١	٤٨٠ ٠٠٠	١ ٤٤١ ٢٧٠	إيجارات
٤٧ ١٨٥	١٦٩ ٥٢٣	٧٣ ٣١٢	١٨٣ ١٣٤	أدوات كتابية ومطبوعات ومصروفات كمبيوتر
٩٨ ٧٣٠	٢٩٠ ٣٣٩	٨٣ ٧٣٧	٣٠٦ ٥٣٨	مصروفات سفر وانتقال
١ ٥٣٤ ٣٦٩	٣ ١١٧ ٠٦٨	١ ٠٣٨ ٠٣١	٢ ٤٣٦ ٤٣٧	أخرى
<u>٧ ١٦٨ ٩٠٥</u>	<u>١٧ ٧٢٧ ٨٦٩</u>	<u>٤ ٣٦٦ ٣١٩</u>	<u>٢٨ ٢٠٣ ٥٠٨</u>	

(*) تتضمن الأجور والمرتبات والبدلات وما فى حكمها نسبة ٥٠٪ من راتب السيد / العضو المنتدب عن الفترة حيث يتم تحميل نسبة ٥٠٪ الأخرى على بند أعمال تحت التنفيذ باعتبارها تكلفة مباشرة على المشروعات.

(**) تم إقرار البند أعلاه بالإضافة إلى ما تم تحميله على أعمال تحت التنفيذ من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٦ وبتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٦ فى ضوء ما سبق إقتراحه من لجنة الترشيحات والمكافآت وقد تم خلال الربع الثالث لعام ٢٠١٦ إعادة تبويب جزء من قيمة البند على مصروفات التشغيل والتسويق.

٢٦- ديون معدومة

- في إطار التسوية الشاملة المبرمة مع شركة بيراميزا للفنادق والقرى السياحية (أحد عملاء الشركة) في ٢١ إبريل ٢٠١٦ لإنهاء كافة أوجه النزاع القانونية والمالية التي قد أثّرت خلال السنوات السابقة فقد وافقت إدارة الشركة على تخفيض المديونية المستحقة على العميل عن أرصدة خدمات وإدارة المنتجع وكذلك بعض الأرصدة المستحقة عليه عن مبيعات أراضي خلال سنوات سابقة ، والتي بلغت قيمتها ٤٦٤٠٧٩٤ جنيه مصري.
- بخلاف ما تم الاتفاق عليه مع العميل بخصوص تخصيص قطعة أرض بمساحة ٤٥٠٠٤٢ متر مربع في المرحلة الأولى بديلا عن قطعة أرض أخرى سبق شراؤها بمعرفة العميل خلال سنوات سابقة بمساحة ١٥٢٦٥ متر مربع بمنطقة إسكان العاملين والمبنى المقام عليها.

٢٧- الإيرادات (تكاليف) تمويلية (بالصافي)

تتمثل الإيرادات (التكاليف) التمويلية (بالصافي) المدرجة بقائمة الدخل فيما يلي:-

معدل	معدل	معدل	معدل	
من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٩٩٧٨٧٩٣	٢٣٨٢٠٠٨٠	(٦٧٢٨٠)	٤٩٩٣٢٩٦٠	فروق تقييم عملة الدائنة (المدينة)
٢٢٠١١٤٢	٣٠٩٢٣٨٠	٢٢١٧٢٤٦	٦٩٢٦٥٠٦	إيرادات فوائد ودائع بالبنوك
١٢١٧٩٩٣٥	٢٦٩١٢٤٦٠	٢١٤٩٩٦٦	٥٦٨٥٩٤٦٦	

٢٨- مصروف ضريبة الدخل

٢٨-١ يتمثل مصروف ضريبة الدخل الحالية المدرج بقائمة الدخل فيما يلي :

معدل	معدل	
من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	
-	(٢٤٥٤٩٥٠)	الضريبة الحالية (*)
-	(٢٤٥٤٩٥٠)	

(*) وفيما يلي بيان التسويات لاحتساب السعر الفعلي لضريبة الدخل:

معدل	معدل	
من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٧٦٥٣٢٠٠٧	٨٤٨٥٨١٧	الأرباح المحاسبية بقائمة الدخل (قبل الضريبة)
٥٤٨٦٩٨٢	٢٣٩٥٥٢٤	يضاف / يخصم:
(٩٩٥٢٩٢٦)	(١٣٧٥٤٠١)	تأثير الإهلاكات
(١١٤٤١٨٥٦٠)	-	تأثير حركة المخصصات والاضمحلال في العملاء والمدينون
٨٤٧٠٠٠	١٤٠٤٩٥٠	تسويات على حقوق الملكية مباشرة واجبة الخصم
٥٨٤٩٤٥٠٣	١٠٩١٠٨٩٠	مصروفات غير قابلة للخصم الضريبي
(٧٣٩٠٤٩٨٦)	-	صافي الوعاء الضريبي ربح
(١٥٤١٠٤٨٣)	١٠٩١٠٨٩٠	يخصم: خسارة مرحلة
لاشئ	٢٤٥٤٩٥٠	الوعاء الضريبي بعد خصم الخسارة المرحلة
لاشئ	%٢٨,٩٣	الضريبة على الدخل
		السعر الفعلي للضريبة

٢٠٢٨ - يتمثل قيمة الضريبة المؤجلة منفعة (مصروف) المدرجة بقائمة الدخل فيما يلي:-

معدلة		الضريبة المؤجلة - منفعة (مصروف)	
من ٢٠١٥/١/١	من ٢٠١٦/١/١	من ٢٠١٥/٩/٣٠	من ٢٠١٦/٩/٣٠
حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	حتى ٢٠١٦/٩/٣٠	حتى ٢٠١٥/٩/٣٠	حتى ٢٠١٦/٩/٣٠
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
(١٢ ٨٤٤ ٤٢٧)	٤٥٩ ٠٥٠	(١٢ ٨٤٤ ٤٢٧)	٤٥٩ ٠٥٠
(١٢ ٨٤٤ ٤٢٧)	٤٥٩ ٠٥٠	(١٢ ٨٤٤ ٤٢٧)	٤٥٩ ٠٥٠

- ويتمثل رصيد الضرائب المؤجلة سواء أصول أو التزامات فيما يلي:-

٢٠١٦/٩/٣٠		حركة الفترة		٢٠١٥/١٢/٣١		الأصول الثابتة المخصصات واضمحل عملاء
التزام	أصل	التزام	أصل	التزام	أصل	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	الأجمالي الرصيد
(٧ ٨٤٢ ٤١٦)	-	-	٥٣٨ ٩٩٤	(٨ ٣٨١ ٤١٠)	-	
-	٩ ٥١٧ ٧٧٨	(٧٩ ٩٤٤)	-	-	٩ ٥٩٧ ٧٢٢	
(٧ ٨٤٢ ٤١٦)	٩ ٥١٧ ٧٧٨	(٧٩ ٩٤٤)	٥٣٨ ٩٩٤	(٨ ٣٨١ ٤١٠)	٩ ٥٩٧ ٧٢٢	
	١ ٦٧٥ ٣٦٢		٤٥٩ ٠٥٠		١ ٢١٦ ٣١٢	

٢٨-٣ الضريبة المؤجلة الغير مثبتة والتي ينشأ عنها أصل

لا يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل بالنسبة للبند التالي:

٢٠١٦/٩/٣٠

جنيه مصري

٩ ٣٢٩ ٥٩٤

- مخصصات وضمحل في العملاء والمدينون

لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبند السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم وجود توقع كاف حالياً باحتمالية استخدام الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة في السنوات المستقبلية.

٢٩- الموقف الضريبي

٢٩-١ الضريبة على شركات الأموال

تخضع الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتتمتع الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية النشاط في أول يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

- بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١٤ صدر قانون ٤٤ لسنة ٢٠١٤ يفرض ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاثة سنوات اعتباراً من الفترة الضريبية الحالية بنسبة ٥٪ على ما يجاوز مليون جنيه مصري من وعاء الضريبة على الدخل الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل ويتم ربطها وتحصيلها وفقاً لأحكام هذا القانون ويعمل بهذا القانون اعتباراً من ٥ يونيو ٢٠١٤.

- بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥ يعدل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ والقرار رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية مؤقتة على الدخل ، على أن يعمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم التالي لنشره ، وفيما يلي أهم التغييرات الواردة بالقرار:-
- ١- تخفيض سعر الضريبة على الدخل ليصبح ٢٢,٥٪ من صافي الأرباح السنوية.
- ٢- تعديل مدة فرض الضريبة المؤقتة ٥٪.
- ٣- تعديل الضريبة على توزيعات الأرباح.
- ٤- وقف العمل بفرض ضريبة رأسمالية على ناتج التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة عامين تبدأ من ٢٠١٥/٥/١٧.
- تم تقديم الإقرارات الضريبية عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٥ وفقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية.

السنوات منذ بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤

- تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبي لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفادة الشركة بنموذج (١٨) وأحيل الخلاف على تقدير مصلحة الضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعدم وجود فروق ضريبية. كما تم فحص ضريبة القيم المنقولة عن تلك السنوات من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة وتم الربط والسداد.

السنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧

- تم الانتهاء من فحص أعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ وفقاً لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وتم استلام نموذج (١٩) ضرائب عن أوعية مستقلة وقيم منقولة وقد تقدمت الشركة بالطعن في نتيجة الفحص في المواعيد القانونية وطلب بالإحالة إلى اللجنة الداخلية.
- وقد تم النظر في نقاط الخلاف باللجنة الداخلية وتم التوصل إلى اتفاق في جميع نقاط الخلاف باستثناء بند فروق العملة المدينة وتم إحالة الملف الضريبي عن بند فروق العملة إلى اللجنة المتخصصة حتى لا تكون أساساً عند المحاسبة عن السنوات اللاحقة ، وقد بلغت الفروق الضريبية طبقاً لنتيجة اللجنة الداخلية عن هذه الأعوام مبلغ ٨٣٩ ١٣٩ جنيه مصري بخلاف الغرامات وفوائد التأخير ، وتم التسوية من الرصيد الدائن للشركة طرف المصلحة.

سنة ٢٠٠٨

- تم الانتهاء من فحص سنة ٢٠٠٨ وورد للشركة أخطار بعناصر ربط الضريبة (نموذج ١٩) في ١٤ يوليو ٢٠١١ وقد تم الانتهاء من بعض نقاط الخلاف وقد صدر قرار اللجنة بإثبات فروق مسددة بالزيادة من الشركة المصرية للمنتجات السياحية عن إقرار عام ٢٠٠٨ تبلغ قيمتها ٩٦٥ ٤٠٨ ٦ جنيه مصري بموجب المطالبة وتنبه بسداد الضريبة بنموذج (٣٦- سداد) بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢ بالإضافة الى مطالبة الشركة بمبلغ ٦٧٠ ٤٧٣ جنيه مصري عن القيمة غير المسددة من وعاء المادة (٥٦) بخلاف غرامات التأخير مع إلغاء تقديرات الأمورية بخصوص وعاء المادة (٥٧) العمولات.

- ومن ثم يوجد رصيد دائن للشركة لدى مصلحة الضرائب وجارى تسوية مستحقات المصلحة من الرصيد الدائن.

سنة ٢٠٠٩

- تم الانتهاء من الفحص الفعلي لسنة ٢٠٠٩ وتم استلام نموذج (١٩) المتضمن تقديرات الأمورية وتم الاعتراض عليه في الميعاد القانوني المحدد وجارى إعداد وتجهيز التحليلات والمستندات الخاصة بإعداد اللجنة الداخلية لحسم بنود الخلاف.

السنوات من ٢٠١٠ - ٢٠١٣

قامت الأمورية بالفحص التقديرى لتلك الفترة ومخاطبة الشركة بتقديراتها وتم الاعتراض عليها فى الميعاد القانونى المحدد وبناء عليه تم أخطار الشركة وتم عمل محضر فى تاريخ ٥ مايو ٢٠١٦ بأعادة الفحص باللجنة الداخلية بالأمورية وجرى التجهيز للفحص الفعلى لتلك الفترة (أعادة الفحص).

أعوام ٢٠١٤ ، ٢٠١٥

– تم تقديم الإقرار لعام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ فى المواعيد القانونية وفقا لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

٢-٢٩ ضريبة كسب العمل

السنوات من بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤:

– تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط والسداد من الرصيد الدائن للشركة طرف الأمورية.

السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨:

– تم فحص عام ٢٠٠٥ وأسفر عن استحقاق فروق ضريبية قدرها ٦٦٥ ٣١ جنية مصرى.
– قامت الشركة بفحص السنوات ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن فروق قدرها ٢٢١ ٥٢١ جنية مصرى.
– تم فحص سنة ٢٠٠٨ ، وصدر نموذج (٣٨-مرتبات) بفروق قدرها ٣,٨٠٦ مليون جنية مصرى وتم الاعتراض على النموذج وتم عمل لجنة داخلية وافقت فيها الشركة على بعض البنود بناءً على نتيجة اللجنة بلغ قيمة الضريبة المستحقة عليها ١,٤٨٦ مليون جنية مصرى بينما اعترضت على بعض البنود الأخرى والتي بلغ قيمة الضريبة المطالب بها عنها والغرامات الناتجة عنها ١,٨٦٢ مليون جنية مصرى وتم إحالة أوجه الاعتراض الى اللجنة المتخصصة للبت فيها.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣

– تقوم الشركة بسداد دفعات من تحت حساب ضريبة كسب العمل شهريا وقامت الأمورية بربط تقديرى عن تلك الفترة بنموذج (٣٨) تقديرى وتم الاعتراض عليه فى الميعاد القانونى وجرى التجهيز للفحص الفعلى لتلك السنوات.

أعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥

– تقوم الشركة بخصم وتوريد الضريبة فى الميعاد القانونى ولم يتم طلب تلك الفترة للفحص من قبل الأمورية حتى تاريخه.

٣-٢٩ ضريبة المبيعات

– تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والسداد.
– تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ وبلغت الضريبة المستحقة ٧٩٣ ٣٥٩ جنية مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة لدى المصلحة.
– تم فحص السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ وتم استلام نموذج (١٥) الخاصة بنتيجة فحص الأمورية وتم الاعتراض عليه فى المواعيد القانونية وتم حسم الخلاف أمام لجنة التوفيق بفروق ضريبية قدرها ٢٧٩ ٠٨٦ جنيهاً مصرياً بخلاف الضريبة الإضافية.
– قامت الشركة بتقديم الإقرارات خلال عامى ٢٠١٤ و ٢٠١٥ فى الميعاد القانونى ، ولم تقم الأمورية بفحص تلك الفترة حتى تاريخه.

٤-٢٩ ضريبة الدمغة

– تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم الربط والسداد.
– لم تقم الأمورية حتى تاريخه بفحص الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٥.

٢٩-٥ قامت مصلحة الضرائب بتسوية فروق الفحص المستحقة على الشركة بموجب مطالبة المصلحة بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥ على نموذج (حجز أ) خصماً من الرصيد الدائن المستحق للشركة طرفها خلال عام ٢٠١٥ وذلك بمبلغ ٢٣٣ ٦٥٢ ٣ جنيه مصرى.

٢٩-٦ الضريبة على القيمة المضافة

تخضع الشركة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والذي يتم التعامل به إعتباراً من ٨ سبتمبر ٢٠١٦ بدلاً عن قانون الضريبة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١.

٣٠- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول المالية (أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والاستثمارات المالية والعملاء وأوراق القبض الأخرى والمدينون والأرصدة المدينة) وكذا الالتزامات المالية (أرصدة الدائنين والعملاء أرصدة دائنة ودائنو شراء أراضى والموردين والمقاولون والأرصدة الدائنة الأخرى).

٣٠-١ القيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية تعكس القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة والقدرة على إتمام التبادل بإرادة حرة ، تقارب القيمة الدفترية للأدوات المالية فى تاريخ الميزانية قيمتها العادلة وذلك بخلاف الاستثمارات المالية غير المسجلة بالبورصة والمثبتة بالتكلفة والتي يصعب تحديد قيمتها العادلة.

٣٠-٢ خطر العملات الأجنبية

تمثل خطر العملات الأجنبية فى التغيرات فى أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية فى تاريخ الميزانية ما يعادل مبلغ ٩٤٩ ٣٥٥ ٩٥٨ جنيه ٧١٧ ٩٦٦ ٤٨٠ جنيه مصرى على التوالى ، وفيما يلى بيان صافى أرصدة العملات الأجنبية فى تاريخ الميزانية.

<u>العملات الأجنبية</u>	<u>فائض</u>
الدولار الأمريكى	٥٣ ٦٨٧ ٣٥٩
يورو أوروبى	٦ ٥٨٨
جنيه استرلينى	٥٠ ٤٢٧

وكما هو وارد بالإيضاح رقم (٣-١) "ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية" فقد تم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السائد فى تاريخ الميزانية.

٣٠-٣ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان فى الائتمان الممنوح للعملاء وعدم قدرة هؤلاء العملاء على سداد المستحق عليهم إلا أن الشركة تحاول مواجهة هذا الخطر بانتقاء العملاء ذوى السمعة الطيبة الذين لديهم القدرة على سداد التزاماتهم وعقود بيع الأراضى التى تبرمها الشركة مع عملائها هى عقود ابتدائية مع الاحتفاظ بحق الملكية لحين وفاء العملاء بكامل قيمة الأراضى.

٣١- الإحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسى للشركة يجنب ٥٪ من صافى الربح لتكوين إحتياطي قانونى ، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر. ويمكن استخدام الإحتياطي القانوني لتغطية الخسائر أو لزيادة رأس مال الشركة.

٣٢- الموقف القانوني

١- قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضي لأحد عملاء الشركة في ضوء رؤية الشركة بإخلال العميل بشروط التعاقد ، وبجلسة ٢٦ إبريل ٢٠١٢ تم إحالة الدعوى إلى خبير وحدد لذلك جلسة ٢٦ يوليو ٢٠١٢ لبيان طبيعة العلاقة بين طرفي الدعوى والالتزامات كلا منهما تجاه الآخر وبيان مدى وجود إخلال في تنفيذ تلك الالتزامات والطرف المتسبب في ذلك الإخلال ، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى ، وقد تعاقبت الجلسات أمام المحكمة نظرا لعدم ورود تقرير الخبير للمحكمة والدعوى مؤجلة لجلسة ٢٦ يونيو ٢٠١٤ لورود تقرير الخبير ثم الى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٤ للتقرير ، وقد أودع الخبير تقريره بجلسة ٢٦ مارس ٢٠١٥ والذي جاء في غير صالح الشركة وقد قامت الشركة بتقديم طلب للتأجيل بتلك الجلسة للاطلاع على تقرير الخبير وتقديم مذكرة بالاعتراضات عليه وتم التأجيل لجلسة ٧ مايو ٢٠١٥ ثم لجلسة ١٨ يونيو ٢٠١٥ ثم لجلسة ٣ سبتمبر ٢٠١٥ وفي هذه الجلسة تم تأجيل الدعوى إداريا لجلسة ٥ نوفمبر ٢٠١٥ ، وقد تم تأجيلها لجلسة ١٢ نوفمبر ٢٠١٥ ، وقد تم تأجيلها لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وبهذه الجلسة قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٨ مارس ٢٠١٦ ، وبهذه الجلسة قدمت الشركة مذكرة بدفاعها طلبت فيها أصليا - فسخ العقد وإحتياطياً - ندم لجنة خبراء ثلاثية لتقدير مدى وفاء الشركة المدعى عليها بالالتزامات ، وقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٩ مارس ٢٠١٦ وبذلك الجلسة قررت المحكمة بإعادة الدعوى لمكتب خبراء وزارة العدل بالجيزة ليندب بدوره لجنة ثلاثية من خبرائه المختصين لإعادة فحص الدعوى والمستندات المقدمة فيها ولم يتم تحديد جلسة أمام اللجنة الثلاثية حتى تاريخه هذا والدعوى مؤجلة إلى جلسة ١١ أكتوبر ٢٠١٦ للتقرير وبهذه الجلسة تم التأجيل إلى جلسة ٢٧ ديسمبر ٢٠١٦ للتقرير ، ويرى المستشار القانوني للشركة وفقاً لتقريره في هذا الشأن سلامة الموقف القانوني للشركة وفقاً لأحكام القانون والقضية مرجحة لكسب لصالح الشركة المصرية للمنتجات السياحية.

٢- يوجد دعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء الإداري ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية من أحد المحامين ببطلان عقد تخصيص كافة أراضي الشركة المصرية للمنتجات السياحية بمنطقة سهل حشيش ، وقد قررت إدارة الشركة في ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفاً في تلك القضية لإتخاذ الإجراءات القانونية وتقديم الأسانيد المؤيدة لموقف الشركة والقضية الآن منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة وفي مراحلها الأولى وتأجلت لجلسة ١٢ يونيو ٢٠١٤ وفي هذه الجلسة تم حجز الدعوى لورود تقرير هيئة مفوضي الدولة والذي ورد لاحقاً وانتهى إلى وقف هذه الدعوى تعليقاً لحين الفصل في دعوى أخرى مقامة أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم بعض إجراءات الطعن على العقود التي تبرمها الدولة. وفي جلسة ٩ يونيو ٢٠١٥ طلبت الشركة أجلاً للتعقيب على تقرير هيئة مفوضي الدولة. وقد تم تأجيل الدعوى لجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥ للرد والتعقيب. وقد تم تأجيل الدعوى إداريا لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وفي تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦. وقد أصدرت المحكمة حكمها بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦ بقبول تدخل الشركة المصرية للمنتجات السياحية في القضية وبعدم قبول الدعوى الاصلية المقامة من المدعى لرفعها من غير ذي صفة وبالمتابعة تبين عدم تقديم طعن حتى تاريخ شهادة محامى الشركة على هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠١٦ حصلت الشركة على شهادة تفيد عدم الطعن بما يفيد أن الحكم أصبح باتاً غير قابل للطعن عليه بأى وسيلة ، وبالنسبة لدعوى عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية المشار إليه أعلاه فإنه لم يتم الفصل فيها من قبل المحكمة الدستورية العليا حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للشركة ، وترى إدارة الشركة في ضوء ما قد ورد بتقرير المستشار القانوني أن الدفوع القانونية المقدمة تساند موقف الشركة القانوني إلا أنه من الصعب التوقع حالياً بما سينتهى إليه الحكم النهائي في القضية.

٣- كما قامت شركة بيراميزا للمنتجعات السياحية برفع دعوى أمام مجلس الدولة طالبت فيها بفسخ العقد المبرم بين الهيئة العامة للتنمية السياحية والشركة المصرية للمنتجعات السياحية بخصوص أرض سهل حشيش والمؤرخ في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ ورد الأرض للهيئة عدا تلك المقام عليها مشاريع كاملة وقام السيد مفوض الدولة بتأجيل الدعوى لجلسة ٢ إبريل ٢٠١٥ للاطلاع والرد من جانب الشركة على حافظة المستندات المقدمة من جانب شركة بيراميزا. والدعوى محجوزة للتقرير. وقد ورد تقرير هيئة مفوضى الدولة والذي انتهى إلى وقف هذه الدعوى تعليقيا لحين الفصل فى دعوى عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم بعض إجراءات الطعن على العقود التي تبرمها الدولة واحتياطيا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وتم تحديد جلسة للمرافعة أمام المحكمة بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٦ وفى تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى لجلسة ٥ إبريل ٢٠١٦ للإطلاع والتقرير ثم تم التأجيل لجلسة ٣٠ أغسطس ٢٠١٦ وفى تلك الجلسة تم التأجيل إلى جلسة ٨ نوفمبر ٢٠١٦ ثم تم التأجيل لجلسة ٣ يناير ٢٠١٧ للمستندات وقد تم إستخراج صورة رسمية من محضر الجلسة وجرى التنسيق مع الهيئة للحصول على المستندات وتقديم صورتها أمام المحكمة. وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني فى ضوء الدفوع القانونية المقدمة سلامة موقف الشركة القانوني. هذا وقد تم أبرام اتفاقية شاملة مع شركة بيراميزا بتاريخ ٢١ إبريل ٢٠١٦ بمقتضاها تم الاتفاق على تنازل شركة بيراميزا عن كافة الدعوى المرفوعة منها ضد الشركة ومن بينها هذه الدعوى.

٤- قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع وذلك بموجب قرارها المؤرخ فى ٣١ مارس ٢٠١١ ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري فى ٢١ سبتمبر ٢٠١١ ، هذا قد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأى القانوني وتم تأجيل الدعوى لجلسة ٢١ أكتوبر ٢٠١٣ لتمكين الشركة من الرد وتقديم المستندات وبذلك الجلسة حضرت شركة بيراميزا وطالبت التدخل هجوميا بالدعوى وتم التأجيل لجلسة ١٦ يونيو ٢٠١٤ بعد التصريح بجلسة ١٦ ديسمبر ٢٠١٣ لشركة بيراميزا بالتدخل بالدعوى واستخراج المستندات من الهيئة وبهذه الجلسة تم الدفع بعدم قبول تدخل شركة بيراميزا استنادا للقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ وتأجلت الدعوى لجلسة ١٥ سبتمبر ٢٠١٤ وبذلك الجلسة تم التأجيل الى ١٩ يناير ٢٠١٥ بناء على طلب الهيئة العامة للتنمية السياحية لتقديم المستندات وبذلك الجلسة تم تقديم حافظة مستندات طلبت شركة بيراميزا أجلا للاطلاع عليها وقرر مفوض الدولة التأجيل للاطلاع لجلسة ٢٠ إبريل ٢٠١٥ وبذلك الجلسة أجلت الدعوى إلى ١٨ مايو ٢٠١٥ وبذلك الجلسة قدمت الشركة حافظة مستندات طويت على صورة ضوئية من صحيفة الدعوى رقم ٦٤٩٢٨ لسنة ٦٧ ق المرفوعة من شركة بيراميزا المتدخلة ضد رئيس مجلس الوزراء وآخرين بطلب بطلان عقد بيع منطقة سهل حشيش وشهادة من جدول المحكمة بخصوص ذات الدعوى تفيد قيد الدعوى كما قدمت مذكرة بدفاعها وطلبت عدم قبول طلب التدخل من قبل الشركة المتدخلة لرفعها دعوى مستقلة بذات الطلبات وحجز الدعوى للتقرير ، كما حضر محامى عن الهيئة العامة للتنمية السياحية وطلب حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بالمذكرات ، كما حضر محامى عن شركة بيراميزا المتدخلة فى الدعوى وقدم مذكرة بدفاعه وطلب حجز الدعوى للتقرير ، وعليه قررت المحكمة حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين من جانب أطراف الدعوى ولم تحدد أى جلسة أمام المحكمة حتى الآن كما أنه لم يرد إلى الشركة أى إخطار من المحكمة بإيداع التقرير ، وترى إدارة الشركة فى ضوء تقرير مستشارها القانوني أن الدفوع المقدمة منها تساند موقف الشركة القانوني فى ضوء أحكام العقد المبرم بين الهيئة والشركة بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ والذي قامت الشركة بتنفيذ بنوده ، هذا وبالإضافة إلى حفظ حقوق الشركة المصرية بشأن اللجوء إلى القضاء ، فإن الشركة المصرية قامت بتقديم تظلم ثان للهيئة العامة للتنمية السياحية بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٣ فى محاولة أخرى للعدول عن قرارها بسحب الأرض ، ومن غير الممكن التوقع حالياً بما سينتهى إليه تقرير هيئة مفوضى الدولة فى هذا النزاع وكذلك الحكم الذى ستحكم به المحكمة.

٥- توجد دعوى تحكيم من عميل أراضى بشأن عقده المبرم مع الشركة المصرية للمنتجات السياحية بخصوص رغبة العميل في عدم الالتزام بالغرض الوحيد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين ، وبجلسة ٢٨ يونيو ٢٠١٢ أصدرت المحكمة حكماً بتعيين المحكم المرجح ضمن المحكمين المقيدين بوزارة العدل ، وبموجب حكم المحكمة التصحيحي تم تحديد اسم المحكم المرجح في ٣٠ يناير ٢٠١٣ والذي قام العميل بالطعن على الحكم بتعيينه بطريق الاستئناف وتقرر لها جلسة ١٧ أغسطس ٢٠١٣ للاطلاع عليه وقد تم التأجيل عدة مرات تالية الى جلسة ٢١ يناير ٢٠١٤ والذي أصدر بها حكم بإلغاء حكم التصحيح بتسمية الحكم المرجح دون تسمية حكم آخر وقد قامت الشركة بالطعن بالنقض على هذا الحكم في ٢٠ مارس ٢٠١٤ للخطأ في تطبيق القانون وقام العميل من جانبه برفع دعوى جديدة لطلب تعيين محكم عن الشركة المصرية وتم تأجيل نظرها الى جلسة ٢٢ مايو ٢٠١٤ ومنها الى جلسة ٥ يونيو ٢٠١٤ وبذلك الجلسة طلبت الشركة رفع دعوى فرعية ببطلان تشكيل هيئة التحكيم ووقف الدعوى تعليقاً لحين الفصل في الطعن بالنقض المقام من الشركة. وتأجلت جلسة ٢٦ يونيو ٢٠١٤ للدعوى الفرعية والإعلان وقررت المحكمة حجز الدعوى الفرعية للحكم بجلسة ٢٤ يوليو ٢٠١٤ وبذلك الجلسة تم التأجيل لجلسة ١٣ نوفمبر ٢٠١٤ لاستجواب طرفي الدعوى وتعاقبت الجلسات المتعلقة بتلك الدعوى ثم تم التأجيل لجلسة ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤ وقد قررت المحكمة في تلك الجلسة وقف الدعوى تعليقاً لحين الفصل في الطعن بالنقض المقدم من الشركة. وقد قام العميل بالإستئناف على هذا الحكم وقد تم حجز دعوى الإستئناف لجلسة ٣ يونيو ٢٠١٥ للحكم ، وقد قررت المحكمة قبول الإستئناف المقدم من العميل شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد حكم محكمة أول درجة والذي يقضى بوقف الدعوى الأصلية المقامة من العميل تعليقاً لحين الفصل في الطعن بالنقض المقدم من الشركة المصرية للمنتجات السياحية على حكم محكمة الإستئناف بإلغاء حكم التصحيح السابق إصداره بتسمية الحكم المرجح دون تسمية حكم آخر وقد حددت محكمة النقض جلسة ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦ لنظر طلب وقف التنفيذ بشأن الطعن المرفوع من الشركة المصرية للمنتجات السياحية وبهذه الجلسة تم رفض الشق المستعجل وحددت لها جلسة في ١٢ نوفمبر ٢٠١٦ بغرفة المشورة وبهذه الجلسة قررت المحكمة عدم قبول الطعن. وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد في بدايته فبالتالي لا يمكن التنبؤ بما ستنتهي إليه هيئة التحكيم من حكم ، وترى الشركة أن الدفع المقدمة منها تدعم موقفها القانوني في ضوء السلطة التقديرية للمحكمة.

٣٣- أرقام المقارنة

تم إعادة عرض أرقام المقارنة عن الفترة المالية الدورية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ بعد تعديلها بأثر التسويات على بعض بنود القوائم المالية التي تم إدراجها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ حتى يتسنى عرض أثرها على الفترات المالية الدورية لعام ٢٠١٥ بصورة سليمة، وفيما يلي بيان تلك التسويات: -

أرقام المقارنة عن	التسويات	إعادة تبويب	أرقام المقارنة عن	البند
الفترة المالية المنتهية في			الفترة المالية المنتهية في	
٢٠١٥/٩/٣٠			٢٠١٥/٩/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
				قائمة الدخل:
(٨٥ ٢٧٠ ٠٤٦)	(١٥ ٣٩٤ ٣٦٨)	-	(٦٩ ٨٧٥ ٦٧٨)	تكاليف المبيعات
٤ ٨٧٥ ١٣٠	٢ ٢٥٣ ٨١٧	-	٢ ٦٢١ ٣١٣	تكاليف مردودات المبيعات
				أراضى
(٦٤ ٢٨٢ ٥٨٩)	(٨ ٤٠٨ ٨٠٧)	١٩ ٦٩١	(٥٥ ٨٩٣ ٤٧٣)	تكاليف التشغيل والخدمات
				المؤداه
٢٦ ٩١٢ ٤٦٠	١ ٦٦٢ ٦٨٧	-	٢٥ ٢٤٩ ٧٧٣	الإيرادات (تكاليف) تمويلية
				(بالصافي) - فروق العملة
(١١ ٤٧١ ٥٣٧)	-	(١٩ ٦٩١)	(١١ ٤٥١ ٨٤٦)	مصروفات بيعية وتسويقية
(١٢ ٨٤٤ ٤٢٧)	(١٣ ٦٤٠ ٤٥٠)	-	٧٩٦ ٠٢٣	الضريبة المؤجلة
-	٢٥ ٨٨٨ ٢٢٩	-	(٢٥ ٨٨٨ ٢٢٩)	ضريبة الدخل الحالية
	<u>(٧ ٦٣٨ ٨٩٢)</u>			الإجمالي

٣٤- الأحداث اللاحقة

قرر البنك المركزي المصري في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٦ تحرير سعر الصرف للعمليات الأجنبية لإعطاء مرونة للبنوك العاملة في مصر لتسعير شراء وبيع النقد الأجنبي داخل القنوات الشرعية ، وقد بلغت أسعار الصرف الإسترشادية المعلنة من البنك المركزي لأهم العملات الأجنبية في بداية ذلك اليوم كما يلي:-

أهم العملات	بيع	شراء
دولار	١٤,٢٧٥٧	١٣,٥٢٧٧
يورو	١٥,٨٣٨٩	١٥,٠٠٧٦

وعليه فقد تختلف قيم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في الفترة اللاحقة جوهرياً عن القيمة المثبتة في القوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ وأيضاً قد تتأثر نتائج أعمال الشركة جوهرياً في الفترات اللاحقة نتيجة لذلك.

وتزامناً مع تحرير سعر الصرف قام أيضاً البنك المركزي المصري برفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٣٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٤,٧٥٪ و ١٥,٧٥٪ على التوالي. مما قد يؤثر على الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة.